الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير

ادارة المخاطرالمالية للبنوك التجارية باستخدام ادوات التحليل المالي

دراسة حالة للبنك التجاري الاردني

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص : مالية و بنوك

من اعداد الطالب :

- مواز عبد القادر
- تراري سيد علي عابد

اشراف الدكتور :

- بن صوشة ثامر

بومدين فتيحة	استاذ مساعد أ	رئيسيا
بن صوشة ثامر	استاذ محاضرأ	مشرفا و مقررا
صافة محمد	استاذ محاضرأ	مناقش

السنة الجامعية2023/2022

شكر و تقدير

نبدا الكلام بشكر الله عز و جل و حمده الذي

انعم علينا بنعمه الوافرة و يسر لنا سبيل العلم

فله الحمد و الشكر حتى يرضى , و الصلاة و السلام

على خاتم المرسلين سيدنا محمد و سلم تسليما كثير

كامل الشكر و العرفان لاستاذي الدكتور

خخخخخخخخخخخ بعد ان تفضل سيادته على الاشراف

و الجهوة المبذولة بالاضافة الى الملاحظات و التوجيهات

و المتابعة المستمرة طيلة فترة انجاز هذا العمل

جزاك الله خيرا استاذي الفاضل

تحية شكر و تقدير الى كافة اساتذة كلية العلوم الاقتصادية

و علوم التسير لما قدموه لنا من علم و معرفة

اهداء

الى من انجبوني الى هذة الدنيا و سهرو على تربيتي و تعليمي ,

الى اعز شخصين على قلبي و اهم ما في الوجود الى من منحني التشجيع و الامل

منذ نعومة اضافري الى الغالينا ابي و امي ادامهما الله تاج فوق رأسي

الى اخوتي الاعزاء الذين طالما وقفوا الى جنبي و تمنوا لي الخير و النجاح

الى من هونوا عليا مشقة الدراسة و جعلوها احلى و امتع في عيني الى اصدقائي و

رفقاء دربي

الى كل اساتذتي الكرام الذين سقوني علما وكانو ركائز في مساري التعليمي

مقدمة

مقدمة

في عالم المال و الأعمال هناك حاجة مستمرة إلى تداول الأمـوال تختلف هذه الحاجة حسب طبيعة الأعمال و حجمها، حيث تلعب دورا هاما في الدفع بعجلة التنمية عن طريق التمويل الذي تقدمه لمختلف المشاريع، و خاصة مع تنامي الحاجة إلى التمويل، مما عمق دور البنوك في سد حاجيات المؤسسات و منظمات الأعمال و مختلف الأعوان الاقتصاديين في التمويل ...فتطورت البنوك كحتمية لظروف و متطلبات إقتضتها التطورات الاقتصادية عبر الزمن، جعل هذه الأخيرة تمر بجملة من التغيرات قبل وصولها إلى ما هي عليه الآن، فبعدما كانت مجرد مركز لتجميع الأموال و إقراضها إلى الأفراد و المؤسسات أصبحت منظمة تسعى لتقديم خدمات نافعة للمجتمع، و تعمل البنوك التجارية في ظروف إقتصادية متغيرة تتحمل فيها درجات مختلفة من المخاطر البنكية، خاصة مخاطر منح القروض الشيء الذي يفرض عليها إعطاء هذه المشكلة قدرا كبيرا من الأهمية، خاصة مع تطور التقنيات و حداثة الوسائل التي سهلت من مهمة البنوك في التمويل. وفي جميع الحالات فهي تبحث عن الطريقة الأجدر بالتقدير الفعال لتلك المخاطر، في وقت تعرف فيه الحياة الاقتصادية تطورا سريعا، وطلبا متزايدا على التمويل .فتعمل البنوك التجارية بإمكانيات محدودة وأساليب كلاسيكية في التنبؤ بمخاطرة القرض ، في حين تستخدم مختلف البنوك التجارية العالمية بعض الطرق الإحصائية الحديثة و المساعدة على اتخاذ القرار، والتي حققت نتائج جد مشجعة .لكن و للحكم على نشاط البنك خلال الدورة المالية لابد من خضوعه لعملية مراقبة لغرض التأكد من صحة الإدارة المالية، و لعل من بين أكثر الأدوات لدى البنوك هي تقنية التحليل المالي الذي يعتبر كأداة لتحليل المعلومات و كذا قياس المخاطر التي يمكن يتعرض لها و من شأنها أن تعرقل السير العادي لعملية منح القروض.

-الاشكالية:

نظرا لدور الذي يكتسبه التحليل المالي في البنوك كموضوع للدراسة، فإننا نطرح الاشكالية التالية :

كيف يتم ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية باستخدام ادوات التحليل المالي ؟

و ماهو واقع ذلك في البنك التجاري الاردني ؟

-الاسئلة الفرعية :

- ماهو تعريف البنوك التجارية و نشاتها ؟

- في ماذا تتمثل المخاطر المالية في البنوك التجارية؟
- كيف يتم قياس مخاطر؟
- ما هي اجراءات الحد من المخاطر المالية؟

- الفرضيات:

1. تتعرض البنوك التجارية الى نوعين من مخاطر السيولة و المخاطر الائتمانية
2. تتم ادارة المخاطر المالية بقبول الضمانات و تحليل جواز استحقاق
3. يعتبر تغطية الاموال الخاصة بمثابة هامش امان ثانوي

- أهمية الموضوع

تكمن أهمية الدراسة في كونها تدرس أحد أهم المواضيع الاقتصادية التي ما يزال التركيز عليها و العمل على تطويرها و إثراء محتواها الشعل الشاغل للفكر المالي، محاولة منا لإبراز أهمية التحليل المالي باعتباره أنجع وسيلة لتجنب المخاطر منح قروض مع مراعاته لمتطلبات اقتصاد السوق، و من ثم فأن دراستنا هذه سوف تكون بمثابة محاولة لمواكبة ما يجري من تطورات على الصعيدين النظري و التطبيقي في هذا المجال و إثراء الرصيد المكتبي بمصادر في هذا الموضوع .

- أسباب اختبار الموضوع :

هناك مجموعة من الأسباب ساعدت على اختيار هذا الموضوع نذكر منها

الميل الخاص نحو التحليل المالي كمجال للدراسة

الاطلاع على عمل البنوك و خاصة في مجال إدارة المخاطر

محاولة الابتعاد على الجانب النظري في البحث العلمي و ميلنا للجانب التطبيقي باعتباره يجسد الواقع طبيعة التخصص الذي نحن بصدد التخرج منه كمجال للعمل و البحث معا .

- أهداف الموضوع

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي

– محاولة التعرف على البنوك التجارية واألهداف التي تسعى إليها ومختلف الوظائف التي تقوم بها ؛
–التطرق إلى مختلف المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك التجارية وكيفية قياسها

–تسليط الضوء على إدارة المخاطر المالية على مستوى البنوك التجارية

-محاولة إسقاط الدراسة النظرية على البنك التجاري الاردني

- **المنهج المعتمد :**

حتى تتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة، و محاولة إثبات صحة الفرضيات أو نفيها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى و طبيعة البحث، هذا المنهج يساعدنا في تحليل المعلومات، و استخلاص أهم النتائج و الملاحظات.حيث أن دراستنا يقوم بوصف مفصل لظاهرة المخاطر داخل البنك وكذا مكانة التحليل المالي و ذلك من خلال تحليله المعلومات الكمية و النوعية وإعطاء النتائج التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات

الدراسات السابقة-

-**خضراوي نعيمة:**"إدارة المخاطر البنكية-دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية واإلسالمية.- بالتطبيق على حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري "، البحث عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم االقتصادية بجامعة دمحم خيضر-بسكرة)8002-8002(، تدور إشكاليتها حول كيفية إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك اإلسالمية وأي البنوك أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر البنكية، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز المفاهيم أألساسية للمخاطر وكيفية إدارتها وطرق قياسها في البنوك التقليدية، حيث توصلت الد ارسة إلى أن المخاطرة لصيقة بالعمل المصرفي دون استثناء، وان إدارة المخاطر هي ضرورة إلنجاح البنوك واستمرارية عملها .

نجار حياة:" إدار ة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازلدراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائريةالبحث عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم االقتصادية بجامعة فرحات عباس-سطيف6)8062-8062(، تدور اشكاليتها حول مدى قيام البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أنواع المخاطر المصرفية وأهميتها، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن إدارة المخاطر هي عبارة عن مجموعة أألدوات والتقنيات التي تعنى بتحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك، وان المخاطر االئتمانية لم تعد التهديد الوحيد الستقارر البنك، حيث أضيفت إليها مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة

-نصر رمضان احلاسه، "دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة-"، قدمت هذه الرسالة استكماال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل بالجامعة اإلسالمية-غزة)8062(، تدور

إشكاليتها حول دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم ألادوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة وإلقاء الضوء على أداء البنوك التجارية ومهامها من اجل معالجة وتخفيض تلك المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن البنوك التجارية تقوم باستخدام أدوات قياس ونسب مالية للتعرف على السيولة المتوفرة لديها.

الحدود الزمانية :الحدود الزمنية للدراسة هي2012-2022

الحدود المكانية : الحدود المكانية للدراسة هيالبنك التجاري الاردني

- تقسيم الدراسة :

الفصل الأول: المعنون بالإطار النظري، مدخل لادارةالمخاطرالمالية للبنوك التجارية باستخدام ادوات التحليل المالي، حيث قسم إلى ثلاث مباحث: ركز المبحث الأول على لإطار النظري للبنوك التجارية ماهية البنوك التجارية، هيكل التنظيمي للبنك التجاري و عمليات على البنوك التجارية أما المبحث الثاني معنون بمفاهيم اساسية حول ادارة المخاطر فقد شمل: عموميات حول الخطر و ادارة المخاطر,مفهوم المخاطر المالية اجراءات الحد من المخاطر,اما المبحث الثالث:ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، تضمن المخاطر التي تواجه البنوك التجارية اساليب ادارة المخاطر في البنوك التجارية و ادارة المخاطر وفق لقررات لجنة بازل

الفصل الثاني: تناول دراسة حالة للبنك التجاري الاردني قسم الى ثلاث مباحث نظرة عامة حول البنك التجاري الاردني تكون من تقديم البنك التجاري الاردني ، مهامه ووظائفه وشركات التابعة له ، و موارد البنك وأهدافه اما المبحث الثاني قياس المخاطر و اساليب ادارتها للبنك التجاري الاردني اما المبحث الثالث تكلمنا فيه عن تقييم الأداء المالي للبنك التجاري الاردني باستخدام مؤشرات الكلاسيكية باستخدام مؤشر الربحية ، مؤشر السيولة و مؤشر كفاية راس المال.

الفصل الاول

الفصل الاول: الاطار النظري لادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

تمهيد

تلعب البنوك دورا كبير في السنوات الاخيرة في التاثير على العرض الكلي للنقود ، فهي اهم اعمدة قيام النظام الاقتصادي فهي تؤثر و تتأثر به ، فهي تجمع المال ليستعمل في المكان الانسب له وغيرها من الخدمات التي ترتقي بالاقتصاد وتشكل همزة وصل بين مختف الانشطة و القطاعات الاقتصادية.

الا ان البنك يواجه مجموعة من العوائق و المشاكل رغم ما توصل اليه من تطور من الناحية الادارية و التكنولوجية ادت الى التسبب بتعسر مالي او افلاس للعديد منها ،فرغم هذا التطور الا ان المخاطر تزداد نسبيا مع العولمة الواقعة و تصبح اكثر حدة لاسيما التنافس الشديد بين البنوك فلم تصبح المخاطر الائتمانية التهديد الوحيد بعد حلول مخاطر السوق و السيولة و نسبة الفائدة و غيرها من المخاطر.

و لادراك مختلف جوانب الفصل نقدم ثلاث مباحث التالية :

المبحث الاول :ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني :مفاهيم اساسية حول ادارة المخاطر المالية

المبحث الثالث :ادارة المخاطر المالية في البنك التجارية

المبحث الاول : ماهية البنوك التجارية

للبنوك اهمية كبيرة منذ فترة ليست بالهينة ، ومع مرور الزمن تتضاعف وظائفها شيء فشيء و يزداد المتعاملين معها ، فهي الوسيط المالي الاكثر امان سواء بنسبة للمقرض و المقترض ، بالاضافة الى الدعم الذي تقوم بتقديمه لانجاح المشاريع في مختلف القطاعات .

المطلب الاول : نشأة و تعريف البنوك التجارية

من خلال هذا المطلب سنتناول نشاة و تعريف البنك من خلال :

اولا : نشأة البنوك التجارية

لقد ظهرت البنوك اول مرة في عهد بابل و ذلك قبل اربعة الاف سنة قبل الميلاد ، ليتطور على يد الاغريق الذين وظفو البنوك كما هي على حالها الان من حفظ للودائع التبادلات المالية الاضافة الى منح القروض . [1]

اما الصاغة و الصيارفة في مدن لومبارديا شمال ايطاليا فقد كان لهم الفضل الكبير في تطوير العمل البنكي بعد كسبهم ثقة المتعاملين بعد خوفهم من ضياع ودائعم و حمايتها من السرقة مقابل صكوك ايداع رسمية وذلك بعد حصولهم على عمولة مقابل المحافظة عليها و حراستها

تجدر الاشارة الى ان الصاغة اللومبارديين كانوا يجلسون وراء مكاتبهم الخشبية المسمات"بانكو"، و اصبحت كلمة بانكوا او "بنك" دليلا على كل مؤسسة تمارس اعمال الصرافة في اوروبا في القرون الوسطى [2]

و في القرن الرابع عشر بدأ عدد من المفكرين المطالبة بانشاء بنوك حكومية تقوم على حفظ الودائع و ذلك بعد افلاس العديد من المؤسسات بسبب سماح الصياغ بالسحب المكشوف ، ليتم في سنة 1517م انشاء اول بنك حكومي باسم بنك بيازاريالتو ، و البنك الثاني في امستردام بهولندا و كانت معاملاته محدودة تقتصر على حفظ و تحويل الودائع من حساب الى اخر.

---

[1] شاكر القروبني ،**محاضرات في اقتصادالبنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الطبعة الرابعة،2008ص8

[2] محمود حسن صوان، **اساسيات العمل المصرفي الاسلامي دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية** ،دار وائل للنشر الطبعة الثالثة 2002ص16 عمان

ثانيا :تعريف البنوك التجارية

التعريف الاول :كلمة بنوك هي كلمة مشتقة من كلمة بانكو الايطالية و تعني المصطبة و يقصد بها كما ذكرنا سابقا مكاتب الصاغة التي تجرى عليها المبدلات البنكية

التعريف الثاني: و يسمى المصرف باللغة العربية و هو المؤسسة المسؤولة عن القرض و الاقتراض فهو بصفة عامة يقبل الاموال الفائضة عن الحاجة و اقراضها لاخرين بالحاجة لها مقابل نسبة فوائد

وقد ورد الكثير من التعريفات في كتب علم الاقتصاد للبنوك التجارية و ابرزها:

- البنك التجاري هو منشأ او الشركة المالية التي تقبل الودائع من الافراد و الهيئات تحت طلب او لاجل ،وتستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات و القروض لغرض الربح[3]

[3]سليمان بودياب**اقتصاد النقود و البنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر لبنان 1994ص113

- انها تلك البنوك التي تقوم بالاعمال التجارية المعتادة ، اي تلقي الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع الاموال لصاحبها في اي وقت فالدوام الرسمي[1]

المطلب الثاني : وظائف و اهداف البنوك التجارية

من خلال هذا المطلب سندرس وظائف و اهداف هذه البنوك

اولا : وظائف البنوك

تساهم البنوك التجارية بنسبة كبيرة في سير النشاط الاقتصادي و بذلك فهو يحتل مكانة مميزة في اقتصاد السوق بسبب الوظائف المتعددة التي يقدمها سنقوم بايجازها فيما يلي :

1. **الوظائف التقليدية** :و تتمثل في

1.1 **تعبئة المدخرات** :هي اهم الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري بل تعتبر الرئيسية بسبب تاثيرها على اعمال البنك الاخرى و يقصد بها التوسط بين المقرض و المقترض

اي ان البنوك التجارية تقوم بالاحتفاظ بودائع الافراد و الشركات و المؤسسات و تنمية تلك الودائع، اي زيادتها حيث تمتلك الودائع في شكل ودائع حسابات جارية تحت الطلب ،ودائع لاجل و ودائع بأشعار 2

2.1 توليد النقود :

هي وظيفة تميز البنوك التجارية عن غيرها و يقصد بها ان البنوك تتلقى الودائع و تحولها الى ودائع اكبر من تلك التي دفعت فالاول ،و اصبحت هذة الودائع وسيلة مقبولة لدفع الالتزامات بين افراد المجتمع و يتم انتقال الحقوق فيها بين الافراد عن طريق استخدام الصك او الشيك و هو ليس مجرد ورقة تجارب يسحبها الدائن على البنك من اجل ان يدفع مبلغا معين للمستفيد ، فاصبح هناك قبولا عاما لهذه الودائع البنكية ،بان تقوم كوسيط للتبادل فاطلق عليها نقود الودائع

3.1 القيام بعمليات لاقراض و منح الائتمان :

و يقصد بذلك منح المتعاملين من اشخاص او مؤسسات او شركات قرض مالي بغية الاستثمار و تمويل المشاريع او الاغراض الاستهلاكية سواء كانت بالضمان او من دونه ذلك حسب الضمان الشخصي و سمعة العميل معظمها تكون قصيرة لا يتعدى اجلها السنة و لكن في بعض الاحيان تزيد المدة لسنوات

[1] انس ابكري و وليد الصافي ،**النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق** ، **دار** المستقبل لنشر، عمان ،الاردن 2009ص112
[2] عبد المطلب عبدالمجيد النقود و المصارف دارالمجد للنشر ط2 عمان 1999

4.1 تمويل التجارة الدولية :

وهو ما يطلق عليه بالوساطة في المعاملات الخارجيه حيث تضطلع البنوك بدور هام في انجاز عملية التجارهالدوليه وبالتالي تعمل على تمويل التجارة تصديرا واستيعادا اذ ان لها مراسلين في معظم الدول العالم وهو عبارة عن بنوك اجنبية تتعامل معها بصفة منظمة وتقوم البنوك ايضا بعمليه بيع وشراء العملات الجانبية كمجال مرتبط بهذا النشاط الاقتصادي الهام[1]

5.1 خصم الاوراق التجارية :

و تتمثل في الكمبيولات و هي اهم ادوات الائتمان التجاري و هي تقوم بتنشيط المعاملات، لها قابلية الدفع مع مرور فترة زمنية في حين ان المستفيد يحتاج الى نقودها لبدا اعماله المستعجلة فتقوم البنوك التجارية باعطائه قيمتها و ذلك بخصمها وهويمثلالفوائدعنالمدةالباقيةقبلاستحقاقهابالاضافةالىعمولةيحصلهاالبنكمقابلقيامهبهذهالعملية

6.1 الاستثمار في الاوراق المالية :

وهيالاسهموالسنداتحيثتقدمالبنوكعلىشرائهاعندماتتوقعارتفاعاسعارهابالعكس يبيعون مالديهممناوراقماليهاذاتوقعتانخفاضهافياسعارهويسمىبالاستثمارغيرالمباشراماااذاساهمتالبنوكمباشرةفياذ شاءبعضالمشروعاتفيصبحالاستثمارمباشروهومايحدثبنسبهمعينة

2. الوظائف الحديثة :

ادارة اعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصاديهوالماليه لهم من خلال دائره متخصصه

تمويل الاسكان الشخصي من خلال الايقاظ العقاري مما يجدر ذكره ان لكل بنك تجاري سقف محدد للاقراض

المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية وهنا يتجاوز البنك تجاري الايقاظ لاجل قصيرة الى الاقراض لاجل المتوسطة وطويلة نسبيا [2]

ثانيا :اهداف البنوك التجارية :

تهدف البنوك التجارية الى تحقيق مجموعة من النتائج و تتمثل في تحقيق السيولة و الامان و الربحية ، سنتناولها فيما يلي :

1-السيولة :وتعني السيوله قدرات البنك التجاري على مواجهه التزمنا بشكل فوري 3وتتمثل هذه الالتزامات في تلبيه الطلبات السحب من الودائع وطلبات المقترضين 4فالبنوك التجاريه تعتمد اعتمادا

[1] عبد المطلب المجيد ، مرجع سبق ذكره ص 224

[2] اداره العمليات المصرفيهالمحليهوالدوليهالطبعه الاولى وائل من النصر عمان الاردن 2006 ص 39

[3] ضياء مجيد،االقتصادالنقدي،مؤسسة شباب الجامعة،إلسكندرية، 2001ص311.

[4] هشام جبر،إدارة المصارف، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر 2000،ص312.

كبيرا على مصادر الاموال قصيرة الاجل التي يقدمها المودعون كما ان جزءا كبيرا من هذه الايداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب وبعد فتره قد تكون قصيرة من تاريخ اخطار البنك برغبه المودعين في سحب الاموال معنى ذلك ان البنك تجاري قد يتعرض الى مواجهه طلبات سحب كبيره في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجاريه ان تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع اجمالي التزامنات الديون قصيره الاكل ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل السيولة في صورة مبالغ نقدية سائله حيث انه اذا فعل ذلك فانه لن يتمكن من تحقيق ارباح وانما يقصد بالسيوله في هذا المجال القدره على تحويل بنود الاستثمار الى نقديه سائله بسرعه ودون التعرض للخسائر1

2-الضمان :يعني الضمان قدرة البنك على الوفاء بديونه والتزاماته، فقيام البنك باستثمار رؤوسأمواله يجعله عرضة لوقوع خسائر على البنك أن يتحملها بنفسه[2] ، ويتسم رأس المال البنك التجاري بالصغر، هذا يعني صغر االمان بالنسبة للمودعين، فالبنك ال يستطيع أن يواجه خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، وهو ماجعل إدارة البنوك تستلزم تجنب التوظيف غير الرشيد والتعرض للافلاس، إذن فراس المال يجب أن يكون كافيا إلدخال الطمأنينة واألمانعلى المودعين[3].

3-الربحية :يسعى البنك لتحقيق هدف زيادة ثروة مالكين عن طريق تحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح ،فان عليه أن يوظف االموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة وان يعمل على تحقيق نفقاته باعتبار أن االرباح هي الفرق بين اإليراداتاإلجمالية والنفقات الكلية[4]، إذ أن البنوك التجارية تسعى إلى زيادة إيراداتها الكلية،وذلك بتوجيه مواردها إلى االستخداماتاألكثر ربحية حتى يمكنها تغطية تكاليف التشغيل الكلية،والمشكلة التي تواجهها البنوك التجارية لتحقيق هذا الهدف هي أن االستخداماتاألكثر ربحية كالقروض وغيرها من االستثمارات تتصف بانخفاض درجة السيولة فيها،ولكن عمل البنك يتطلب توافر درجة من السيولة في استخداماته للموارد المتاحة،وذلك حتى يمكن مواجهة طلبات العمالء بسحب ودائعهم في أي وقت كان،وعليه فان سياسة البنك من اجل تحقيق هدف تعظيم الربح يجب أن يتم في إطار من التوازن بين هدف السيولة وهدف الربحية[5]

---

[1] دمحمالصيرفى، إدارة المصارف، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ،2006ص51.

[2] إيمان العاني،البنوك التجارية وتحديات التجارية االلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم االقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 1998ص61

[3] نعمان محصول، تسيير محفظة ألوراق المالية في البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة جيجل1998،ص60.

[4] أحالم مخبي،تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم االقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006ص12.،11

2 [5] عصام عمر احمد مندو ر، البنوك الوضعية والشرعية لنظام المصرفي-نظرية التمويل اإلسالمي-البنوك اإلسالمية(، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، اإلسكندرية،2003ص 23.

المطلب الثالث :انواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى عدة أنواع وفقا للمعيار المستخدم في التصنيف على النحو التالي :

اولا:أنواع البنوك التجارية وفقا لمعيار نمط الملكية

حسب هدا المعيار يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى ثلاثة أقسام وهي:

أ. **بنوك الملكية العامة:** وهي البنوك التي تملكها الدولة، وتملك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها، كالبنوك المركزية، البنوك الوطنية، البنوك الصناعية، بنوك التنسيق، البنوكالمتخصصة (أي متخصصة في مجال معين) مثل البنك العقاري والبنك الزراعي.

ب. **بنوك الملكية الخاصة:** هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ويتولوا دارة شؤونها ويتحمل كافة مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة

ت. **بنوك الملكية المشتركة:** هي البنوك التي تشترك في ملكياتها وإدارتها كل من الدولة والأفراد .ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هده البنوك فإنها تعمد إلى امتلاك رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم والسياسات المالية والاقتصادية للدولة.

ثانيا: أنواع البنوك التجارية وفقا لمعيار الجنسية

تقسم البنوك التجارية وفقا لمعيار الجنسية إلى ثلاثة أقسام وهي[1]:

أ. **البنوك الوطنية** : وهي البنوك التي تكون ملكا للدولة الجزائرية.

ب. **البنوك المشتركة:** وهي البنوك التجارية التي تكون ملكيتها مشتركة ملكية وطنية وملكية أجنبية

ت. **البنوك الأجنبية:** وهي البنوك الأجنبية التي تنشط داخل التراب الوطني.

ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هده البنوك فإنها تعمد إلى امتلاك رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم والسياسات المالية والاقتصادية للدولة.

ثالثا: أنواع البنوك التجارية حسب فعاليتها

تنقسم البنوك حسب فعاليتها إلى بنوك ودائع وبنوك الأعمال[2]:

[1] عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات) ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009 ، ص118

[2] مكرم عبد المسيح بأسيلي، المعاملات المصرفية ، المكتبة العصرية، جامعة المنصورية،مصر، 2008 ،ص8

- ✓ بنوك الودائع: عرف القانون الفرنسي لعام 1945بنوك الودائع بأنها تلك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب أو لمدة لا تتجاوز السنتين ،وتنحصر فعالية هده البنوك في الأعمال القصيرة الأجل ,في حين تترك الأعمال ذات الأجل المتوسط أو الطويل إلى غيرها من البنوك ,وهي تتميز باتصالها بجمهور كبير من الناس ,وهم المدخرون العاديون حيث تفتح لهم حسابا خاصا هو حساب الودائع أو حساب الجاري.
- ✓ بنوك الأعمال : وهي البنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات الإئتمانية لكبار رجال الأعمال والشركات الصناعية، وهي تقوم بالإصدار الأوراق المالية نيابة عن عملائها وتستفيد من الودائع المختلفة التي تحصل عليها من الأفراد والشركات، في استثمارها لفترات متوسطة وطويلة الأجل، ودلك بإقراضها للغير مقابل معدل فائدة يغطي المخاطرة ومصاريف الإدارة.

رابعا: أنواع البنوك حسب حجم نشاطاتها

تصنف الى مايلي[1]:

- بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.
- بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق، حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لجدب أكبر عدد منهم ,وتتميز هده البنوك بما تتميز به من متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل مع الأفراد، وبدلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

خامسا: البنوك ذات الفروع

هي تلك البنوك التي يتم فيها العمليات المصرفية من خلال فروع في كافة الأنحاء العامة من البلاد، وتتبع اللامركزية في إدارتها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالمسائل العامة التي ينص عليها في لائحة البنك وبصفة خاصة فيما يتعلق برسم السياسات والمسائل التجارية وتقديم الائتمان قصيرة الأجل ومتوسط الأجل، كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي[2].

سادسا: بنوك السلاسل

نشأت هذه البنوك مع نمو حجم البنوك مع نمو حجم البنوك التجارية، و نمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تقوم بنشاطها من خلالفتح سلسلة متكاملة

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي ،إدارة البنوك ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،ط1، الأردن ،2006، ص33
[2] عبد الغفار حنيفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة للبنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2003 ،ص 26

من الفروع وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة كما ينسق الأعمال والوحدات بعضها ببعض[1]

سابعا: بنوك المجموعات

هي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتملك معظم رأسمالها، وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري أي هي مجموعة من البنوك متكتلة في مجموعة واحدة[2].

ثامنا: البنوك الفردي

هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص وتقتصر في الغالب على منطقة صغيرة وتتميز عن باقي البنوك بأنها توظف أموالها في أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، أي التوصيلات قصيرة الأجل ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة الأجل أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها[3].

تاسعا: البنوك المحلية

هي البنوك التي تباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون محافظة أو ولاية أو حتى مدينة، وتخضع للقوانين المحلية فقط[4].

المبحث الثاني :مفاهيم اساسية حول ادارة المخاطر المالية

برغم تطور الانظمة البنكية و تكنولوجيا المعلومات والقدرة على التنبؤات العلمية الدقيقة لاتخاذ قرارات اقتصادية صائبة ، الا ان نسبة تعرض البنك الى الخطر في تزايد

المطلبالأول:عموميات حول الخطر و إدارة المخاطر

أولا:مفهوم الخطر و طرق مواجهته

1-تعريف الخطر:اختلف الكتاب و الدارسون في تعريفهم للخطر فقد عرفه بعضهم أنه: "عدم التأكد من وقوع خسارة معينة".و قد اعتمد هذا التعريف على الحالة المعنوية للفرد عند اتخاذ قراراته و قد عرفه آخرون على أنه:احتمال وقوع خسارة، و يقوم هذا التعريف على الاحتمالية و الاحتمالية تعبير رياضي تتراوح قيمته بين (الصفر و الواحد) .فإذا كانت درجة الاحتمال =الصفر، فهذا يعني أن الخطر مستحيل

[1] هشام جبر، إدارة المصارف، جامعة القدس المفتوحة، مصر، 2008 ،ص 53
[2] المرجع السابق، ص 6
[3] حمد صالح الحناوي، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998 ،ص 212.
[4] المرجع السابق، ص 212

الحدوث و إذا كانت درجة الاحتمال =الواحد، فهذا يعني أن هذا الخطر مؤكد الحدوث أما إذا كانت درجة الاحتمال أكبر من الصفر و أقل من واحد صحيح فهذا يعني أن الخطر محتمل الحدوث .إن التعريف السابق حصر الخطر في الخسارة فوقوع الخطر يعني وقوع الخسارة ووقوع الخسارة دليل على وجود الخطر، و لم يوضح التعريف نوع الخسارة هل هي مادية أم معنوية .و قد قام آخرون بتعريف الخطر على أنه:"الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين"؛ و في هذا التعريف بيان لنوع الخسارة حيث تم حصرها بأنها خسارة مادية قابلة للقياس بشكل كمي، كما و يعرف آخرون الخطر بأنه:عدم التأكد من المردود أو العائد.

وهناك تعاريف أخرى للخطر نذكر منها :

- التباين بين العوائد الفعلية و العوائد المتوقعة
- التشتت بين النتائج الفعلية و النتائج المتوقعة
- حتمال اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة أو المأمولة .مما سبق نلاحظ أن الخطر حقيقة عامة كما أنه ظاهرة ناتجة عن نقص المعرفة الإنسانية[1].

2-طرق معالجة المخاطر :

قصد بطرق مواجهة المخاطر إدارة المخاطرManagement Risk و يمكن إدارة المخاطر من خلال التعرف على مصدر الخطر ثم تقدير حجم الخسارة المحتملة في حال وقوع الخطر ،و من اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة هذا الخطر و ذلك في ضوء كلفة تلك الوسيلة .و هناك طرق ووسائل عديدة لمواجهة الخطر يمكن اجتيازها بما يلي:

أ. الوقاية والمنع

ويطلق البعض على هذه الوسيلة (سياسة تخفيض الخطر) و تقوم هذه الطريقة على أساس منع الخطر كليا أن أمكن أو الحد من الخسائر الناتجة إن وقع هذا الخطر، و ذلك من خلال استخدام وسائل الوقاية و الحد من الخسارة لتقليل عبء الخطر.

ب. التجزئة و التنويع

و يقصد بسياسة أو طريقة التجزئة و التنويع كأسلوب لمواجهة الخطر أن تتم تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء في وقت واحد لتحقيق مسبب الخطر.

[1]شقيري نوري موسى و أخرون ،إدارة المخاطر ،دار الميسرة ،عمان ،2012،ص 24

ت. تحويل الخطر

بمقتضى هذه الطريقة فإنه يتم مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي،بملكيته لهذا الشيء.

ث. تحمل الخطر

و يقصد بهذه الطريقة قيام صاحب المخاطر بالاعتماد على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة على تحقيق مسبب الخطر في صورة حادث .و يتم تحمل المخاطر بإحدى طريقتين:

تحمل المخاطر بدون تخطيط: و تستخدم هذه الطريقة إذا كانت الخسارة المتوقعة نتيجة لتحقق مسبب الخطر خسائر صغيرة القيمة وغير متكررة و من أهم شروط تطبيق هذه الطريقة ضرورة توفر إيراد جاري يكفي لتغطية الخسائر المتوقعة

تحمل المخاطر مع وجود تخطيط: و تستخدم هذه الطريقة في حالة ما إذا كانت الخسارة المتوقعة نتيجة لتحقيق مسبب الخطر متكررة ويمكن حساب قيمتها مقدما و بدقة و تعتمد هذهالطريقة على تكوين مخصص لمواجهة الخسارة المتوقعة كمخصص الديون المشكوك في تحصيلها أو مخصص الديون الهالكة و المعدومة.

ثانيا:ماهية إدارة المخاطر

1.**إدارة المخاطر:** "هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة و تصميم و تنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر للحد الأدنى.[1]

ترتكز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر و خاصة في مجال مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة و مخاطر السوق بشكل دوري منتظم في الوقت المناسب في صورة تقرير شامل مختصر، يتم إعداد هذا التقرير بصفة دورية و يرفع 2الإدارة العليا للمناقشة[2] .

[1]محمد بن بوزيان وسوار يوسف ، ،المؤتمر العلمي الدولي السابع ، ،جامعة الزينونة ،أيام 16 -18أفريل 2007،.ص3

[2]سمير الخطيب،قياس و إدارة المخاطر بالبنوك،منشأة المعارف،الاسكندرية،2005،ص 3.

باعتبار أن إدارة المخاطر ليست علما في حدذاتها لكن لا يمنع ذلك من استخدامها للطريقة العلمية للقوانين المستمدة من المعرفة العامة للخبرة، من خلال الاستنباط و من مبادئ أخرى مستمدة من فروع أخرى للمعرفة و لاسيما نظرية القرار و مبادئ يمكن استخدامها في التنبؤ بالنتائج[1].

ثالثا: أهمية إدارة المخاطر

هناك فرق بين قياس المخاطر وإدارتها، فبينما يعالج قياس المخاطر حجم التعرض لهذه المخاطر، يرجع مفهوم إدارة المخاطر إلى العملية الإجمالية التي تتبعها البنوك لتعريف إستراتيجية العمل، ولتحديد المخاطر التي تتعرض لها ، وإعطاء قيم لهذه المخاطر، ولفهم طبيعة المخاطر التي تواجهها والسيطرة عليها. ولقد أدرجت لجنة بازل إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية ، وتماشيا مع هذا بدأت البنوك في انتهاج سياسات لإدارة واستحداث قطاعات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطرة التي تتعرض لها أعمال البنك، وذلك من خلال قيامها بعدد من الوظائفالهامة نذكر منها[2]:

- تقدير المخاطر ووضع الاحتياطات اللازمة لمواجهتها بما لا يؤثر على ربحية البنك
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق ، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية
- مساعدة البنك على حساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل
- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة البنك، وضمان حسن تحديديها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص .والجدير بالذكر أن حسن إدارة المخاطر، يستوجب الالتزام بعدد من المبادئ الأساسية والتي نذكر أهمها على النحو التالي
- التعريف الدقيق للمخاطر التي تنطوي عليها أنشطة البنك؛ üالحد من المخاطر بشكل فعال بناء على قياس دقيق وصحيح للمخاطر، وتقييم الإجراءات والطرق والأدوات ، من خلال إطار سليم للمراقبة والمتابعة
- بنية بشرية وتنظيمية مناسبة.

[1] محمد بن بوزيان و سوار يوسف،مرجع سبق ذكره، ص 5

[2] بلعجوز حسين، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، أيام 06 و07 جوان 2005

المطلب الثاني:مفهوم المخاطر المالية

اولا: مفهوم المخاطر المالية :تعرف المخاطر المالية على أنها:"إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع،أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي . "[1]كما تعرف أيضا بأنها:"احتمال تقلب العوائد المستقبلية المتأتية من االستثمارات، كما أنها درجة الالتأكدفي قابلية المنشاة في تغطية التزاماتها التشغيلية والمالية.[2]

وتعرف أيضا بأنها:"ارتفاع مخطر االستغالل بسبب اللجوء إلى االستدانة،أي جلب موارد مالية في شكل ديون من شأنه أن يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة[3]

. كما عرفت أيضا على أنها:"عدم التأكد من حدوث خسائر مالية ويركز هذا التعريف على الربط بين عدم التأكد والنتائج التي قد تترتب على تحقيقه وهي الخسارة المالية " [4]

وتنقسم إلى نوعين من المخاطر هما [5]:

- **مخاطر البحتة:**وتشمل مخاطر السيولة واالئتمان والعجز عن السداد،ويمكن أن تتسبب في خسارة للبنك إذا لم يتم إدارتها بكفاءة.
- **مخاطر المضاربة:**وتقوم على أساس المراجحةالمالية،ويمكن أن يترتب عليها ربح إذا كانت التوقعات سليمة أو خسارة إذا لم تكن كذلك، واألنواع الرئيسية لمخاطر المضاربة هي مخاطر سعر الفائدة والعملة وأسعار السوق.

— **ثانيا:خصائص المخاطر المالية** :يمكن قياس الخطر المالي كميا،ويرتبط بالحالة التي يتصف بها المتغير المالي موضع االهتمام،ويتميز الخطر المالي بخاصيتين هما:

- أن قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين.
- أن قيمته في المستقبل تنطوي على إحدى النتائج المحتملة التالية :
  - نتيجةموجبة:حينما تكون قيمته التي تحققت فعال أفضل من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.
  - نتيجةمحايدة:حينما تكون القيمة الفعلية مساوية للقيمة المتوقعة أو المرغوبة.

---

[1]بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعامالت المالية، مجلة الباحث، جامعة الجلفة، العدد 12سنة 2010،ص 330.

[2]دمحم علي العامري،اإلدارة المالية، الطبعة االولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن2007،ص 007.

[3]اليأس بن ساسي،يوسفقريشي،التسيير المالي)اإلدارة المالية(دروس وتطبيقات، الطبعة االولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن عمان،2002، ص 059.

[4]عيد احمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري، الاردن 2011، ص 91

[5]صالح الدين السيسي، أعمال البنوك ومنظمات االعمال) تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية االلكترونية(، الطبعة االولى، دار الكتاب الحديث، مصر،7،07 ،ص000.

❖ نتيجةسلبية:حينما تكون القيمة الفعلية أسوء من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.

المطلب الثالث: إجراءات الحد من المخاطر

ان كل عملية أو نشاط يقوم به البنك ينطوي عليه مخاطر وبالتالي يجب أن يكون لدى البنك نظام للتعامل مع هذه المخاطر.عندماتواجه أي مؤسسة مخاطر فان لديها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر منها تجنب هذه المخاطر، تحويل هذه المخاطر، أو قبول هذه المخاطر.وتاليا شرحا موجزا عن هذه الخيارات الثالثة :

1. **تجنب المخاطر** :في هذه الحالة يمكن للبنك أن يتجنب القيام بنشاط أو بعملية معينة إذا ارتأى أن الفائدة المرجوة من القيام بها تقل عن المخاطر لذا النشاط .
2. **تحويل المخاطر** :ويمكن تحويل المخاطر إلى طرف آخر ولكن بثمن، مثل شراء بوليصة تأمين، الحصول على ضمانات، التحوط، و الكفاالت الحكومية .
3. **قبول المخاطر**:يمكن إلدارة البنك أن تقبل المخاطر على اعتبار أن هناك إدارة جيدة إلدارة المخاطر في البنك هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان الفائدة المرجوة من هذه النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها.ولكن بغض النظر عن الخيار الذي تم اتخاذه، فان المؤسسات المالية يجب أن يكون لديها أنظمة رقابة كافية، رقابة مجلس االدارة، وجود سياسات وتقارير، وإجراءات تقلل من اثر الخسائر عن البنك.

في حال قبول إدارة البنك التخاذ المخاطر، على المفتش أن يقوم بتقييم هذه المخاطر، وعليه يمكن تقسيم المخاطر إلى أربعة أجزاء هي :

- مراجعة نوع ودرجة المنافسة التي يتعرض لها البنك، موقع ونوعية المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، وقاعدة المودعين والمقترضين والظروف االقتصادية المحلية .
- دراسة السياسات واإلجراءات والمهارات اإلدارية للتأكد من إدارة المخاطر، أي التأكد من أن لدى البنك االشخاص المؤهلين، أنظمة ضبط قوية،مجلس إدارة مستقل، وأنظمة معلومات مرضية وقوية .
- مقارنة المخاطر لدى البنك مع الضمانات الموجودة من اجل تحديد صافي المخاطر التي يتعرض لها البنك وكذلك التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة إلى وضع البنك .
- التأكد من أن إدارة البنك تلتزم بالمعايير االساسيةإلدارة كل نوع من أنواع المخاطر أخذا باالعتبار حجم ودرجة تعقيدات نشاطات البنك.

المبحث الثالث :ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

يعرف النشاط البنكي باعتباره نشاطا تجاريا درجة كبيرة من المخاطرة, فكل عمل تجاري ال يخلوا من المخاطر. و هذه المخاطر تختلف من بنك آلخر و من عملية ألخرى. لفهم هذه المخاطر يجب أن نتطرق لتعريف المخاطر البنكية و مصادره

المطلب الاول : المخاطر التي تواجه البنوك التجارية

ترتبط المخاطر البنكية لحد كبير بالنشاطات و العمليات التي تقوم بها البنوك, و هذه المخاطر متنوعة و عديدة, فالبنك يتحمل قدر كبير من المخاطرة في العمليات التي يقوم بها بهدف الحصول على مردود و أرباح تؤمن له استمراريته كمشر وع و كشركة. و هناك عدة تقسيمات للمخاطر البنكية, فهناك المخاطر المالية و المخاطر غير المالية. و عليه سنتناول هنا مخاطر السيولة و مخاطر سعر الفائدة , و هناك المخاطر اإلئتمانية, و المخاطر القانونية و مخاطر التشغيل

1. مخاطر السيولة :

يعتبر البنك وسيطا بين أصحاب السيولة الذين يودعون أموالهم لديه مع ذوي حاجة للسيولة الذين يتجهون للبنك للحصول على األلموال اللزمة لمشاريعهم, لذلك يجب على البنك , و هنا و يتعرض البنك لهذهم الخاطر في حالتين ، وهي في حالة عدم إمكانية البنك اإلستجابة لطلبات السحب المفرطة للعمالء من حساباتهم لدى البنك و الغير المتوقعة أو عدم مقدرته على جذب إيداعات جديدة سواء من الزبائن جدد أو عمالء سابقين للبنك و هذا يعبر عن ضعف السياسات التي يتبعها البنك و الذي قد يتسبب في آثار سلبية على البنك و على النظام البنكي بأكمله .و لكن قد يكون خطر السيولة ناتجا عن "حالة الركود االقتصادي الذي يطرأ على االقتصاد" ككل, و هذا السبب هو سبب خارجي غير خاص بالبنك لمفرده[1].

2.مخاطر سعر الفائدة :

هي مخاطر التي يتحملها المصرف بسبب تقديمه قرضا بسعر الفائدة السائد آلن مغطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف ثم اضطراره خالل أجل القرض إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى ، فإذا كان

[1] شيخ محمد زكريا, "عمليات االئتمان والمخاطر البنكية) دراسة مقارنة(", أطروحة دكتوراه في العلوم, في القانون الخاص, فرع قانون الاعمال المقارن, جامعة وهران 1, محمد بن أحمد, كلية الحقوق والعلوم الساسية, 2022 ص 215.

سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف على القرض ثابتا، و يرتفع سعر إعادة التمويل فان المردود الصافي الذي يحققه المصرف سوف ينخفض [1].ومن أهم الاشكال الاساسية لمخاطر أسعار الفائدة التي تتعرض لها المصارف عادة منها:

مخاطر إعادة التسعير: بحيث تنشأ عن فروق التوقيت في االستحقاقات وكذا عن إعادة التسعير لموجودات المصرف والتزاماته وأوضاعه الخارجة عن الميزانية .

مخاطر الاساس: تنشأ من ارتباط غير تام في تعديل أسعار الفائدة المكتسبة والمدفوعة من اجل تكييفها مع خصائص أخرى مماثلة و تكون متعلقة بإعادة التسعير.

3.المخاطر الائتمانية :

تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات القرض حسب ما أشار إليه محمد عبد الفتاح الصيرفي و الكشف على حساب أو أي تسهيالت ائتمانية تقدم للعملاء ، و تنجم المخاطر عادة عندما يمنح المصرف قروضا واجبة السداد في وقت المحدد في المستقبل ، ويفشل العميل االيفاء بالتزامات بالدفع في وقت حلول القروض ، أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي الستراد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها [2].

4.المخاطر القانونية :

مصادر المخاطر القانونية متعددة, و هي قد تؤدي إلى خفض قيمة أصول البنك أو تزيد من التزاماته [3] . و تتمثل المخاطر القانونية في تلك التي يتعرض لها المصرف من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا وهذا الخطر مرتبط أساسا بالوضعية القانونية للمؤسسة كما تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة ، كما تنتج أيضا هذه المخاطر عن عدم

احترام القوانين والقواعد وعدم فعالية الرقابة ولتقليص انعكاسات هذه المخاطر البد من وضع نظام رقابة داخلية محكم.

[1] خالدأمين عبداهللاوإبراهيمالطراد :إدارة العمليات المصرفية، داروائل،االردن ط2012 ص221
[2] محمدعبدالفتاحالصيرفي : إدارة البنوك ، دارالمناهج،عمان،ط2012، ص22.
[3] شيخمحمدزكريا,المرجعالسابق,ص291.

5.مخاطر التشغيل ّ

و يسمى كذلك الخطر العملياتي, أو التقني. اشئة عن انخفاض الانظمة اليدوية أو الالية نعني به الخسارة الن في معالجة أو تسجيل أو تحليل القيود بطريقة دقيقة وصحيحة في الوقت المقرر وتوجد عدة أسباب التي يؤدي إلى إنشاء هذا الخطر والمتمثلة على النحو التالي

عدم التامين الكافي للنظم: تنشأ هذه المخاطر عن إمكان احتراف غير المرخص لهم لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغاللها سواء تم ذلك من خارج البنك أو من العاملين به.

إساءة الاستخدام من قبل العملاء: ويقصد به عدم توعية العمالء بإجراءات التامين الوقائية أو القيام بعمليات غسيل أألموال باستخدام معلوماتهم الشخصية وقيامهم بعدم إتباع إجراءات التامين المقررة.

عدم ملائمة تصميم النظم أو انجاز العمل أو أعمال الصيانة: وتنشأ لعدم كفاءة النظم أو حفاظها وعدم السرعة في حل هذه المشاكل .

6.مخاطر التضخم:

التضخم هو خطر عام قد يصيب الاقتصاد ككل, و هو غالبا ما يمكن للبنك تجنبه, و هو يتمثل في المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث تدهور في القوة الشرائية حيث أن أكثر أألدواتاالستثمار تتعرض لهذه المخاطر هي الاوراق المالية طويلة الاجل، بالاضافة إلى أن الخطر يمكن أن يشمل القروض إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة بنسبة تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة، كما أن هذا الخطر ينتج عن الارتفاع العام في الاسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة[1]

المطلب الثاني: اساليب ادارة المخاطر في البنوك التجارية

و هي آليات و ترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول و إرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى اقل حد ممكن. و بالتالي فان إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر و قياس و تقييم إمكانية حدوثها و إعداد النظم الكفيلة بالرقابة عل حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن،

[1] نعيمةخضراوي،إدارةالمخاطرالبنكية،(دراسةمقارنةبينالبنوكالتقليديةواإلسالمية)مذكرةلنيلشهادة الماجستيرفيالعلومالاقتصادية،فرع نقودوتمويل،كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير،جامعةمحمد خيضر،بسكرة،2008-2009ص 19.

و تحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله .
و هذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس :

-**الاختيارية:** أي اختيار عدد الأقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة .

-**وضع حد للمخاطرة:**و هذا حسب نوع و صنف القرض .

-**التنوع:**و هذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معنين.

و تنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين

أ. **التسيير العلاجي** و هو المتمثل في كل السياسات و الإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا. و يوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته و إجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، و هو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك و هي مصلحة المنازعات و الشؤون القانونية، و التسيير العلاجي يستخدم طرق و تقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

ب. **التسيير الوقائي** و هو متمثل في كل الإجراءات و السياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل و أثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء و تقسيم الأخطار بين البنوك،...أما أهم الإجراءات و السياسات التي يتبعها البنك فهي

— **توزيع خطر القرض بين البنوك** إذا كان القرض كبيرا و مدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لأخر و يتحمل مسؤولية ذلك بمفرده. و يتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما* :

- ✓ **الأسلوب الرسمي:** أن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح و مريح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة .و يشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل و الحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض و المقترض و متابعة الضمانات، ...
- ✓ **الأسلوب غير الرسمي:** بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة و ذلك عكس الأسلوب الرسمي، عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد .

— **التعامل مع عدة تعاملين** تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فانه يلجا إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل .

ج . **عدم التوسع في منح القروض** :يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية و بما يتناسب و قدرته على استرجاع هذه القروض، و كذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله

د . **تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك** :حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الإخطار و بالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري و المحاسبي ، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات

البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض،ثم ا لأخطار التي يمكن أن تحدث و اكتشافها في الوقت المناسب و اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها

المطلب الثالث :ادارة المخاطر وفق لقررات لجنة بازل

عرفت الرقابة المصرفية اهتمام كبير بإدارة المخاطر البنكية، مما استدعى وضع معايير دولية خاصة بها، وقد تبنت لجنة بازل وضع هذه المعايير ، ولهذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى ماهية لجنة بازل وكل الاتفاقيات المنبثقة عنها.

تعريف لجنة بازل :تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية مع نهاية عام 1974 من مجموعة الدول الصناعية العشرة * G10، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الدون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض البنوك ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤ وس أموال تلك البنوك، مع الأخذ في الاعتبار أنه في ظل العولمة فإن تلك البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد انتشار فروعها في أنحاء العالم [1].

يتطلب الوصول لمعدل كفاية رأس المال " قياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة، لذا حددت مقررات بازل طرق قياسها.

اولا: أساليب معالجة المخاطر الائتمانية

[1]عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015 ،ص 354.

يطرح اتفاق بازل 2 ثلاث طرق أو أساليب لقياس المخاطرة الائتمانية وهي تتمثل في

1.أسلوب التصنيف الداخلي: يسمح هذا الأسلوب للمصارف باستخدام تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض، بغية قياس مخاطر الائتمان لمحافظ التسهيلات لدى تلك المصارف، وتخضع هذه التقديرات إلى معايير منهجية. حيث يقوم المصرف بتقدير أهلية الإقراض لكل عميل، ثم يقوم بترجمة تلك الملاءة إلى تقديرات، لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة والتي تشكل الأساس لمتطلب الحد الأدنى لرأس المال [1] .وهذه الصيغة يمكن تطبيقها باستخدام طريقتين هما[2]

— .المنهج الأساسي الذي يتطلب تقسيم محفظة القروض إلى ما لا يقل عن سبعة أحزمة مختلفة، بحيث توفر المصارف تصنيفاتها الذاتية لاحتمال التعثر، وتوفر السلطات الرقابية تقديرات مكونات المخاطر المعنية الأخرى .

— المنهج المتقدم الذي يقوم على نفس المنهجية المطبقة في المنهج الأساسي، باستثناء أن المصارف تقرر تصنيفاتها الداخلية بناءا على الخبرة الداخلية.

2.الأسلوب المعياري : من خلال هذا المنهج يتم تقييم البنك من طرف إحدى وكالات التقييم الخارجية المتخصصة، وقد تم تعديل أوزان المخاطرة فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم البنوك والمؤسسات لتتراوح بين0 ،% 20 %،50 ،100%، 150% ويظهر الجدول التالي أوزان المخاطرة السيادية والبنكية والخاصة بالشركات على النحو التالي[3]:

[1] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري، عمان، 2013 ،ص .58

[2] أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية " مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - إستراتيجية مواجهتها " ، الطبعة الأولى،عالم الكتب الحديث ، الأردن،2008 ، ص 123.

[3] طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول " : إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11 -12 مارس 2008 ،ص .13

الجدول 1.1 جدول اوزان المخاطرة السيادية و البنكية و الخاصة بالشركات

التقييم		AAA إلى AA-	+A إلى-A	+BB إلى BB-	+BB إلى B-	أقل من -B	لم يتم تقييمها
التقييم السيادي للدولة		%0	%20	_%50	%100	%150	%100
تقييم البنوك	خيار 1	%20	%50	%50	%100	%150	%100
	خيار 2	%20	%50	%100	%100	%150	%50
تقييم الشركات		%20	%10	%100	%100	%150	% 100

Source: Rachida Hennani,« **De bale 1à bale 3: les principales avancées des accords prudentiels pour un système financier plus résilient»,** ETUDES et SYNTHES, N°01-2015, LAMETA, P 42.

ثانيا: أساليب معالجة مخاطر السوق يتم قياس المخاطر السوقية بإتباع إحدى الطرق التالية

1.الطريقة النمطية

1-1بالنسبة لسعر الفائدة: يعتمد أسلوب القياس على عنصرين :

- مخاطر محددة ناشئة عن مصدر الأداة نفسها وهي انعكاس لطبيعة المصدر والجدارة الائتمانية، حيث تعطى أوزان المخاطر الآتية
- % 0للحكومات.
- الجهات المؤهلة مثال وحدات القطاع العام، بنوك التنمية ،.. تعطى الأوزان التالية% 25.0 : لأقل من 6 شهور 1 % ،من 6 -24 شهر، 6.1 %أكثر من سنتين.
- للجهات الأخرى تعطى أوزان مخاطر 8%.

مخاطر السوق العامة:و يوجد لاحتسابها طريقتين: الأولى تهتم بتواريخ استحقاق الورقة، أما الثانية تهتم بالتاريخ الذي تحقق فيه الورقة القيمة الإستردادية لها قبل تاريخ الاستحقاق

2.بالنسبة لحقوق الملكية: فبالنسبة لمخاطر محددة بمصدر الورقة المالية و تمثل 8 %من قيمة التعرض للخطر و يمكن تخفيضها إلى 4 %في حالة تنوع المحفظة و تمتعها بالسيولة، أما بالنسبة لخاطر السوق العامة تمثل نسبة 8%.

3.بالنسبة لمخاطر أسعار الصرف: ويمثل المتطلب الرأسمالي لها8 %من أكبر القيمتين من صافي مراكز العملات سواء الفائض أو العجز بالإضافة لصافي مراكز الذهب.

ثانيا: لنماذج الداخلية

وهي نماذج إحصائية متقدمة تستخدمها البنوك لقياس الخسائر خلال فترة معينة، في ظل الظروف الطبيعية للسوق، ويتم احتسابها يوميا، وفترة الاحتفاظ بالمركز عشرة أيام، وفترة الملاحظة التاريخية على الأقل سنة، حيث المتطلب الرأسمالي لتلك المخاطر يمثل أكبر القيمتين الآتيتين:

- ✓ القيمة المعرضة للخطر لليوم السابق .
- ✓ متوسط القيمة المعرضة للخطر لمدة 20 يوم سابقة مضروبا في 3 + عامل إضافي يتراوح ما بين صفر إلى الواحد[1]

ثالثا: أساليب معالجة المخاطر التشغيلية

يطرح اتفاق بازل 2 ثلاث طرق أو أساليب لقياس المخاطر التشغيلية وهي تتمثل في :

1.أسلوب المؤشر الأساسي(BIA)يجب على البنوك التي تستخدم المؤشر الأساسي أن تحتفظ برأس مال للمخاطر التشغيلية يساوي نسبة مئوية ثابتة يرمز له بـ alpha من متوسط إجمالي الدخل خلال السنوات الثلاثة السابقة؛ حيث تستبعد السنة التي يكون فيها إجمالي الدخل البنك صفرا أو خسارة ويتم إذا حقق البنك خسارة لسنتين أو أكثر احتساب متوسط سنتين فقط، وا من السنوات الثلاثة الأخيرة، يطبق الركن الثاني من الاتفاق أين يحق لسلطة الرقابة المصرفية أن تحدد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية.

$$KBIA = [\sum(GI\ 1...nX\ \alpha)]/n$$

KBIA=متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي(BIA)

GI=مجموع صافي الدخل من الفوائد وصافي الدخل من غيرالفوائد.

[1] عبد االلهبلوناس، حاج موسى نسيمة، دور معيار كفاية رأس المال في إدارة المخاطر المصرفية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 25 - 26 نوفمبر 2008 ،ص 14 -15.

α=معامل ألفا 15 % وفقا لما قررته " لجنة بازل "، ويعرف الاتفاق إجمالي الدخل بأنه صافي الإيراد من الفوائد مضافا إليه صافي الإيراد من غير الفوائد

N=عدد السنوات

وينبغي أن يكون الإجمالي متضمن أي مخصصات، ويستبعد أي أرباح أو خسائر من بيع أوراق مالية في سجلات المصرف، ويستبعد أي بنود غير نظامية، وكذلك أي دخل ناتج من التأمين[1]

2: المنهج المعياري(SA) تعكس هذه الطريقة المراجعة المستمرة والتنقيح للطرق المستخدمة في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تعتمد أيضاً عوامل ثابتة كنسبة من إجمالي الدخل إلا أنها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل (خطوط العمل) وبالتالي تكون أكثر مرونة من منهج المؤشر الأساسي .

وتحتسب متطلبات رأس المال بناء على عدة مؤشرات (الدخل الإجمالي لوحدات العمل) بحيث يتم تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل (الخدمات) المصرفي UnitsBusiness وحسب الخدمات المصرفية المقدمة Lines Business

الجدول 1-2: تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل والخدمات المصرفية المقدمة

وحدات العمل المصرفية	المنتجات المصرفية (النشاط)	المؤشر Indicator	معامل رأس المال
الاستثمار	تمويل الشركات	الدخل الإجمالي	ß1 = 18%
	تمويل التجارة والتداول	الدخل الإجمالي	ß2 = 18%
الأعمال المصرفية	الخدمات المصرفية بالتجزئة	الدخل الإجمالي	ß3 = 12%
	الخدمات المصرفية التجارية	الدخل الإجمالي	ß4 = 15%

[1] أحلام بوعبدلي، ثريا سارة، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03 ،ديسمبر 2015 ،ص . 120

وتحتسب متطلبات كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر كل نوع من المنتجات المصرفية بحاصل ضرب المؤشر في معامل رأس المال (بيتا)، بحيث يكون مجموعها هو الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لمواجه ة المخاطر التشغيلية . وبذلك تكون عناصر المعادلة هي:

$$KTSA = \{\sum YEAR\ 1\text{-}3\ \max[\sum(GI1\text{-}8\ X\ \beta 1\text{-}8), 0]\}/3$$

KTSA= المتطلبات الرأسمالية للخطر التشغيلي وفقا لطريقة الاسلوب النمطي أو القياسي

GI1–8= خطوط الاعمال أو الانشطة من 1 إلى 8.

β=8معامل لكل خط أعمال من 1 إلى 8

3. طرق القياس المتقدمةAMA يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب تقدما ويعتمد على قيام البنك بتصميم نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل، ومن الجدير بالذكر أن لجنة بازل قد وضعت بعض الشروط التي يجب توفرها لدى البنك حتى يسمح له بتطبيق أسلوب القياس المتقدم ومنها

على سبيل المثال أن تكون لدى البنك إدارة مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل تكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ إطار إدارة مخاطر التشغيل للبنك وأن يكون النظام الداخلي لقياس مخاطر التشغيل مرتبطا بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر بالبنك وأن تقدم تقارير منتظمة عن التعرضات لمخاطر التشغيل وعن حالات الخسائر المادية[1].

رابعا: مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة :

زاد الاهتمام بمخاطر السيولة نظرا لما ترتب عنه من مشاكل في العمل المصرفي، مما استدعى إرساء لجنة بازل لمعايير دولية لتسيير مخاطر السيولة، واهتمت هذه المعايير بوضع مبادئ أساسية لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة وهي تتمثل في:

[1] تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 1997-ص98

4-1المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة: تعتبر عملية تسيير مخاطر السيولة مسؤولية كل بنك، حيث ينبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتسيير مخاطر السيولة، لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل، كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة، ووضع السيولة، كما عليهم التحرك بسرعة عند ملاحظة أي عجز في هذه المجالات، لحماية المودعين وللحد من الأضرار التي قد تنجم عن النظام المالي .

4-2دور جهات الاشراف و ادارة مخاطر السيولة :على كل بنك أن يحدد مستوى قبول المخاطر بما يوائم إستراتيجيتها التجارية، ومكانتها في النظام المالي ككل. كما أن مسؤوليات الإدارة العامة تحديد مستوى ِ عداد تقرير لمجلس إدارة حول المخاطرة السابق وضمان مراقبة فطنة مؤشرات السيولة في البنك، وا الموضوع. وعلى الإدارة أن تختبر إستراتيجيات، وآليات إدارة المخاطرة، لضمان التسيير في الوقت الملائم لمخاطر السيولة. على كل بنك على حدا أن يأخذ بعين الاعتبار التكاليف والايجابيات الناتجة عن المخاطرة، وذلك بغية التعرف الجيد على الحوافز التي تدعوا إلى تحمل مخاطر السيولة وأثرها على إجمالي عمليات البنك [1]

أ. **قياس وادارة مخاطر السيولة** : يجب على كل بنك أن يحوز على عملية دقيقة لتحديد و قياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة . هذه العملية يجب أن تتضمن آلية ضمان كامل لتتبع التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية وفقا لآفاق زمنية مختلفة ومناسبة. كما ينبغي عليهأن يرصد ويسيطر على مخاطر السيولة في كامل فروع البنك فيمايتعلق بالعملات الأجنبية، مع المراعاة الواجبة للطبيعة القانونية والتنظيمية والتشغيلية للعوائق التي يمكن أن تعرقل نقل السيولة . ينبغي على البنك إدارة الضمانات المتاحة لديه، مع التمييز بين الأصول من الفئة الأولى والأصول الأخرى. كما يجب على كل بنك أن يكون لها له خطة تمويل للطوارئ في شكل جيد، ويبين فيها بوضوح إستراتيجيات المؤسسة لمواجهة النقص في السيولة في حالة الطوارئ.

ب. **منشورات حول السيولة:** يجب على البنك أن يقوم بانتظام بنشرالمعلومات التي تسمح للمشاركين في السوق أن يأخذو ا صورة واضحة حول قوة ترتيبات إدارتها لمخاطر السيولة ووضعيات سيولتها.

[1] Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité, comité bale de contrôle bancaire, [sur le lien] www.bis.org/publ/bcbs144_fr.pdf, septembre 2008, p-p : 1-5.

ت. **دور المشرفين:** على المشرفين إجراء تقييم دوري للترتيبات الإجمالية المتخذة لتسيير مخاطر السيولة ووضعيات سيولتها، وتحدد ما إذا كانت مناسبة لحالة ضغوط السيولة، بالأخذ بعين الاعتبار مكانتها في النظام المالي. بالإضافة إلى المتابعة المستمرة على الجهات الإشرافية والأخذ بعين الاعتبار: التقارير الداخلية، الإفصاح ومعلومات السوق[1].

[1] حلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 7 ،العدد 2 ،2014 ، ص 111 – ص112

الفصل الثاني

تمهيد

تعتبر البنوك التجارية من أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة التى تتمثل وظيفتها الرئيسية فى قبول الودائع الجارية والآجلة وودائع التوفير للأفراد، ومنشآت الأعمال،والحكومة ثم اعادة استخدامها لحسابها الخاص فى منح الائتمان والعمليات المالية الأخرى للوحدات الاقتصادية غير المصرفية

تسعى البنوك التجارية الى توفير أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين بتجنب الدخول او اقراض المشروعات مرتفعة المخاطرة ويعتبر ذلك قيد على الادارة عند سعيها لتحقيق الهدف الرئيسي للبنك وهو تعظيم ربحية البنك، حيث لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تتعدى رأس المال المملوك لأن اى خسائر تزيد عن رأس المال المملوك تعنى التهام جزء من أموال المودعين مما قد يترتب عليه افلاس البنك.

ويمكن للبنك زيادة درجة الأمان من خلال التنويع والذى يتمثل فى تعدد المناطق الجغرافية التى يخدمها البنك والذى يؤدى الى تباين العملاء وانشطتهم ومن ثم تباين حساسية تلك انشطة للظروف الاقتصادية العامة والذى يترتب عليه تقليل احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة قد تعرض البنك لمخاطرة العسر المالي

حيث نتطرق في هذا البحث الى قياس و ادارة المخاطر المالية للبنك التجاري الاردني متطرقين الى

المبحث الاول :تعريف البنك التجاري الاردني

المبحث الثاني : تقييم الاداء المالي للبنك التجاري الاردني

المبحث الثالث: قياس المخاطر و اساليب ادارتها لبنك التجارة الاردني

المبحث الاول : تعريف البنك التجاري الاردني

عرف القطاع الاقتصادي الاردني مجموعة من المؤسسات المالية الناشطة داخل الوطن و خارجه و على راسها البنك التجاري الاردني

المطلب الاول :نشاة البنك التجاري الاردني

تأسس البنك التجاري الأردني عام 1977 تحت اسم بنك الأردن والخليج. خلال عام 2004 تمت إعادة هيكلة البنك إدارياً ومالياً و تم تغيير اسمه ليصبح البنك التجاري الأردني بحّلة جديدة وتطوير جذري. تم تأسيس شبكة فروع كبيرة تبلغ حالياً 34 فرعاً في المملكة الأردنية الهاشمية. يبلغ رأس المال المدفوع 120 مليون دينار و حقوق الملكية 149,540,601 دينار.

يوفر البنك خدمات مصرفية شاملة ومتكاملة في مجالات العمل المصرفي بوجهيه التجاري والإستثماري لقطاعات الشركات والتجزئة و المستثمرين حيث يتم تقديم المشورة والحلول الإستثمارية لهم بمهنية عالية وأسعار منافسة مع تدعيم هذه الخدمات بتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة بالإضافة إلى التزام من البنك ببذل أفضل جهد ممكن لتحقيق العوائد المناسبة لشركائه من المتعاملين معه و حفظ حقوق المساهمين والعاملين فيه.

منذ انطلاقته في عام 2004، حرص البنك التجاري الأردني على ممارسة دوره الاجتماعي بشكل فعال حيث يساهم في العديد من مبادرات المسؤولية المجتمعية و تقديم الدعم المادي والعيني للعديد من الأنشطة في مختلف المجالات. كما و يقوم البنك برعاية العديد من المؤتمرات والندوات والفعاليات الإقتصادية والثقافية والإجتماعية والرياضية، بالإضافة إلى التعاون مع العديد من المؤسسات التعليمية والإجتماعية.

المطلب الثاني : هيكله التنظيمي و اهدافه

اولا: هيكله التنظيمي

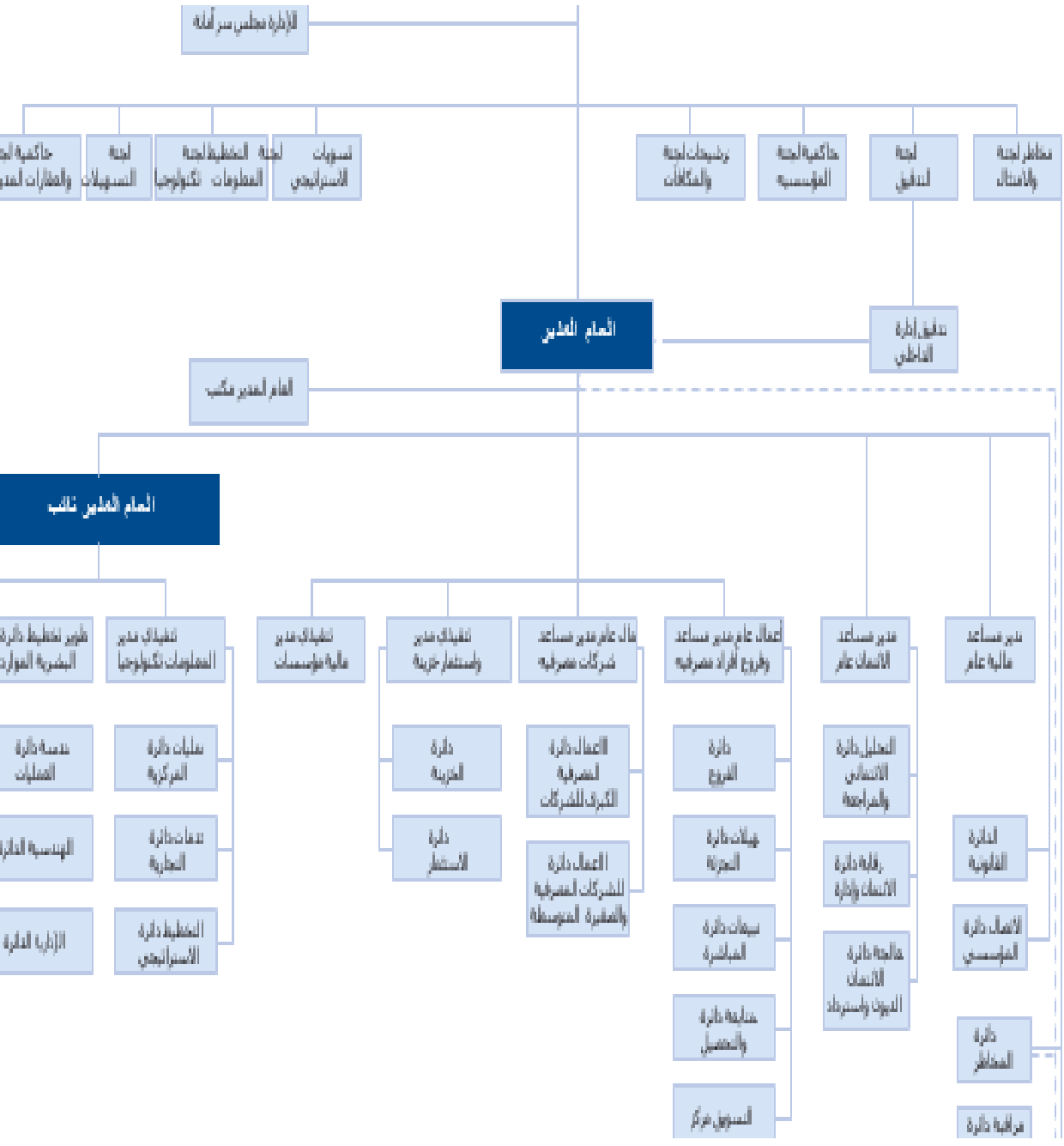

-برامجالتأهيلوالتدريبلموظفيالبنك:

ولزيادةالعائدعلىالاستثمارفيرأسالمالالبشريباعتبارهالركناالساسيفينجاحاالعمالولمالعمليةالتدريبمن أهمية،فقداستمرالبنكبتوفيرفرصالتدريبوالتطويرلتلبيةاحتياجاتالموظفينومتطلباتالعملمنخاللمنصة التدريب االلكتروني الخاصة بالبنك والتدريب باستخدام منصات التدريب المختلفة، ونتج عن ذلك توفير 4650فرصة تدريبية مكررفيمختلفالمواضيعالتدريبيةالتيتشملمواكبةالتطوراتفيالمجالالمصرفيواالنظمةوالتعليماتباالضافة الى تطوير المهارات الادراكية والسلوكية

واستمرالبنكفيتنفيذالبرنامجالشاملللموظفينالجددحيثانهىالبرنامج74موظفخاللالعام،باالضافةالىتنفيذ برامجالتطورالوظيفيللمكلفينبوظائفاعلىفيالدارةالعامةوالفروعوالذييتضمندوراتمتخصصةفيتنمية مهاراتهمومعارفهمبمشاركة41موظف.

باالضافة الى المشاركةبالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية وجاهيً وإلكترونيً بواقع 35دورة تدريبية وبمشاركة175موظفوموظفة.

ثانيا : اهدافه

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى البنوك التجارية إلى تحقيقه هو الربحية في ظل الإلتزام بقيدين رئيسيين :هما السيولة والأمان وذلك على النحو التالي

1.الربحية:

يعتبر المعيار الأساسي لنجاح ادارة البنك التجاري هو تحقيق أكبر ربح ممكن وحتى يتمكن البنك التجارى .من تحقيق الأرباح يجب ان تفوق ايراداته تكاليفه

وتتمثل تكاليف البنك التجارى في البنود التالية

-الفوائد المدينة على الودائع التي يدفعها البنك.
-العمولات المدينة التي يدفعها البنك للمؤسسات المالية الأخرى مقابل تقديم خدماتها.
-المصاريف العمومية والادارية.

وتتمثل إيرادات البنك التجارى في البنود التالية:

.الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية-
.العمولات الدائنة نظير الخدمات التى تقدمها النوك للآخرين-
مقابل الخدمات غير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي، مثل مقابل دراسات الجدوى الاقتصادية -
.والاستشارات الاقتصادية والمالية
.عوائد العملة الاجنبية الناتجة عن الأرباح المحققة من الفرق بين سعر ببع وشراء العملة الأجنبية-
إيرادات أخرى، مثل الأرباح الرأسمالية المتولدة من بيع المصرف لأصول من أصوله بسعر اعلى من -
.قيمتها الدفترية، عوائد الاستثمار فى الأوراق المالية،عوائد خصم الكمبيالات

2.السيولة

بصفة عامة تعنى سيولة الأصل سهولة تحويله الى نقدية بأقصى سرعة وبأقل خسارة ممكنة على سبيل المثال تعتبر البضاعة أكثر سيولة من العقارات، والذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة. ويشير مفهوم السيولة فى البنوك الى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والتى تتمثل فى القدرة على الوفاء بطلبات سحب .المودعين والاستجابة لطلبات الائتمان واى طلبات مالية أخرى

ويجب ملاحظة ان البنوك التجارية لا يمكنها تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت مثل باقى منشآت الأعمال وبناءا عليه يجب ان تحتفظ البنوك التجارية بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها فأى لحظة حتى لا تهتز ثقة المودعين مما يدفعهم لسحب ودائعهم مما يعرض البنك لمخاطرة الإفلاس. ومن ثم تعتبر السيولة أحد القيود الهامة التى يجب ان يأخذها البنك فى الاعتبار عند السعى .الى الهدف الرئيسى للبنك وهو تحقيق الربحية

3.الأمان

تسعى البنوك التجارية الى توفير أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين بتجنب الدخول او اقراض المشروعات مرتفعة المخاطرة ويعتبر ذلك قيد على الادارة عند سعيها لتحقيق الهدف الرئيسي للبنك وهو تعظيم ربحية البنك، حيث لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تتعدى رأس المال المملوك لأن اى خسائر تزيد عن رأس المال المملوك تعنى التهام جزء من أموال المودعين مما قد يترتب عليه افلاس .البنك
ويمكن للبنك زيادة درجة الأمان من خلال التنويع والذى يتمثل فى تعدد المناطق الجغرافية التى يخدمها البنك والذى يؤدى الى تباين العملاء وانشطتهم ومن ثم تباين حساسية تلك انشطة للظروف الاقتصادية العامة والذى يترتب عليه تقليل احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة قد تعرض البنك لمخاطرة .العسر المالى

التوفيق بين الربحية والسيولة والأمان

فى ضوء ما سبق تقع إدارة البنك فى مشكلة التوفيق بين الربحية والسيولة والأمان، حيث يعتبر الأمان والسيولة قيدان على هدف تعظيم الربحية.

على سبيل المثال تحقيق درجة عالية من السيولة يتطلب الاحتفاظ بأموال راكدة لا تدر اى عوائد فى حين يجب على البنك سداد العوائد المستحقة على ودائع العملاء. وبنفس المنطق يمكن للبنك التجارى الاقتراب من تحقيق هدف الربحية من.خلال توجيه امواله الى استثمارات تدر عائد مرتفع ولكن يصاحبه درجة مخاطرة مرتفعة مما قد ينجم عنه خسائر رأسمالية كبيرة وبالتالى لن يتحقق الامان.

يعتبر تعظيم الربحية هدفا رئيسياً للبنك التجاريفى حين يمكن اعتبار السيولة والأمان اهداف المودعين التى تتحقق من خلال التشريعات وتوجيهات البنك المركزيالتى تقلل من احتمالات تعرض البنك التجارى لمخاطرة العسر الماليوالتى تعتبر قيودا على ادارة البنك التجارى خلال سعيها لتحقيق هدف الربحية.ويمكن للبنك التجارى ان يراعى من خلال سياساته تحقيق الملائمة بين الربحية والسيولة والأمان.

المطلب الثالث: مصادر امواله و استثماراته

-**أموال المصارف الخاصة** : حيث هي عبارة عن الفرق بين موجودات المصرف و مطلوباته و تسمى أيضا " قيمة المصرف الصافية " و تتألف هذه المجموعة من:

1. **رأس المال المدفوع** : و هي عبارة عن الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه،و من اهم مصادره:

- **الأرباح المحتجزة** : تمثل جزءا من حقوق المساهمين و يرى البعض فيها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة فلاستثمار داخليا، و يمكن تقسيم الأشكال التي تتخذها الأرباح المحجوزة إلى : الاحتياطات و المخصصات و الأرباح غير الموزعة.

أ- **الاحتياطات** : تقتطع الاحتياطات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديدا نهائيا وقت تكوين الاحتياطي، و تفاديا لإضهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد ظهرت في المحاسبة عدة تسميات من الاحتياطات منها : الاحتياطي العام، الاحتياطي القانوني، و احتياطي الطوارئ أي كلما زادت الاحتياطات زاد ضمان المودعين في المصارف .

ب – المخصصات : تكون المخصصات في العادة لتعديل قيمة الأصول لتجعلها ممثلة بالقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد ميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول و تحمل الأرباح عادة بقيمة المخصصات.

ج – الأرباح غير الموزعة : إن الاحتياطات و المخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات و المخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح غير موزعة إلا أنها تكون قابلة للتوزيع و يوزعها المصرف متى شاء.

د. سندات الدين الطويل الأجل : إن رأس المال و الاحتياطي و المخصصات و الأرباح غير الموزعة فهي مصادر تقليدية بالنسبة للمصرف التجاري أما المصادر الحديثة فهي تشمل : سندات الدين الطويل الأجل

المبحث الثاني :قياس المخاطر و اساليب ادارتها للبنك التجاري الاردني

المطلب الاول : قياس المخاطر

1-المخاطر التي تواجه البنك

- **مخاطر الائتمان:** تعتبر المخاطر االئتمانية من المخاطر الرئيسية التي يواجها البنك حيث تمثل المخاطر التي تنشأ
بسببا حتمالية عدما لسدادللتسهيالتا الئتمانيةو /أوأيأداءمالية أخربفيالوقتالمحددممايانتجعنهاخسارةمال يةأو خسارةمحتملة تؤثرعلىارباحالبنكناجمةعنعدمقدرةالعميلالمقترض

- **مخاطرالسوق:** هيمخاطرالخسائرالناتجةعنالمراكزالقائمةفيالميزانيةوخارجهانتيجةلتحركاتاألسعارفي السوق,بمافيذلكالمخاطرالمتعلقةبأدواتأسعارالفائدةوحقوقالملكيةومخاطرالسوقومخاطرأسعارصر ف
العمالتاألجنبيةوأسعارالسلعفيالبنك.

مخاطرالسيولة هيمخاطرعدمقدرةالبنكعلىتمويلالزيادةفيالموجوداتأوعلىالوفاءبالتزاماتهعندا ستحقاقها
دونتكبدخسائرغيرمقبولةوقديحدثهذابسببعجزالبنكعنتصفيةوتسييلاألصولأوالحصولعلىتمويلللتلبية احتياجاتالسيولة.

مخاطر التشغيل: هيخطرالخسارةالناجمةعنفشلأوعدمكفايةالعملياتالداخليةأواألشخاصأوالنظمأوالناجم ة
عنمصدرحدثخارجي،متضمنااالمخاطرالقانونيةوالمخاطرالمتعلقةبالسلطاتالتنظيمية)الرقابية(.

مخاطر الامتثال: هيمخاطرالعقوباتالقانونيةأوالرقابيةأوالخسائرالماديةأومخاطرالسمعةالناشئةعندمامتثال البنك ومخالفتهانتهاكه للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والمواثيق واألنظمة المصرفية، المهنية واألخالقيةالصادرةعنالجهاتالرقابيةالمحليةوالدولية،بمافيذلكإجراءاتوسياساتالبنكالداخلية،وقواعدالسلوكوالمعاي يروالممارساتالمصرفيةالسليمة.

مخاطرأمنالمعلومات:تعرفمخاطرأمنالمعلوماتبأنهاالخسائرأوالآثارالسلبيةالتيقديتعرضلهاالبنكنتيجةلاعتداءاتالداخليةأوالخارجيةالتيتهددمعلوماتهالبنكيةسواءكانتإلكترونيةأومورقية.

المطلب الثاني:اساليبادارة المخاطر

انطلاقا من اهمية ادارة المخاطر المختلفة التي تحيط بأنشطة اعمال البنك والتي يتعرض او قد يتعرض لها في المستقبل،

فقدواصلالبنكعملهباتباعاستراتيجيةإدارةالمخاطربماينسجممعتوجهاتمجلسالدارةوالدارةالعلياوالتشريعات والقوانينالصادرةعنالبنكالمركزيالردني،حيثيتمتطبيقأفضلالممارساتواحدثالوسائلواالساليبالمتبعةفي ادارة المخاطر. ان عمليةإدارةالمخاطرتشملتحديدوقياسوتقييمورصدالمخاطرالماليةوغيرالماليةالتييمكنأنتؤثرسلباعلىاداء الكليللبنك،وتعتبردائرةالمخاطرمسؤولةعنإدارةالمخاطرالاوالسوقيةوالسيولةوامنالمعلومات(ضمنإطارالهيكلالتنظيميللبنكحيثتقومبتقييمالمخاطروالرقابةعليهاوالتوصيةبتخفيفهاورفعالتقاريرالالزمةإلى الإدارةالعلياولجنةالمخاطروالمتثال.

حيثتوفرادارةالمخاطرفيالبنكالرقابةالمستقلةوالدعمالذييهدفالىانشاءونشرمفهومادارةالمخاطرككلوعلىجميعالمستوياتالداريةوتساعدفيشكلاستباقيفيإدراكالخسائرالمحتملةوتضعالخطةوالجراءاتاللازم اتخاذهالمواجهةهذهالمخاطرفيحالحدوثها.

إنالادارةالعلياهيمسؤولةعنتحديدالمبادئالرئيسيةللمخاطرومقدارالمخاطرالتييمكنتقبلها،وكذلكالتوزيعالامثل لهاوفقاالانشطةوقطاعاتالعملالمختلفةلدىالبنكحيثتمارسالإدارةالعليادورهافيالتأكدمنقيام البنكبإدارة المخاطر المختلفةواعتمادالسياساتوالإجراءاتالمنظمةلإدارةالمخاطربالبنك.

كماتوليادارةالبنكاهميةكاملةلمتطلباتبازلوأفضلالممارساتالدوليةلإدارةالمخاطر،وذلكبإعتبارهاإطارلترسيخ وتعزيزقدرةالبنكعلىالارتقاءبالبيئةالرقابيةومجابهةمختلفانواعالمخاطر.

مستويات المخاطر المقبولة

تتضمنفلسفةالبنكفيتحديدمستوىالمخاطرالمقبولةالطريقةالتيقاماالبنكمنخاللهابتحديدمستويات المخاطر المقبولة لديه علمً أن التخطيط الرأسمالي ((Capital Planningهو االساس في تحديد مستويات المخاطر
المقبولةلديه.

حيثتمإستخداممنهجيةApproachUpBottomلتحديدمستوياتالمخاطرالمقبولةمنخاللادوائرالمعنيةداخ

لل البنك وذلك من اسفل الهيكل التنظيمي ثم رفعها العلى الهيكل التنظيمي لكل من مخاطر الائتمان والتركزات السيولة أسعار الفائدة والسمعة والإستراتيجية والتشغيل، السوق والحاكمية المؤسسية والمتثالوهيكل راس المال.

أهداف مستويات المخاطر المقبولة

يهدف البنك من تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديها لما يلي:

1- معرفة المستوى المقبول من الخطر RiskAcceptable لكل نوع من أنواع المخاطر التي يتعرضلها البنك.

2- حماية البنك من المخاطر التي قد يتعرضلها وتؤثر سلبًا على أعماله.

3- تحقيق أهداف الاستراتيجية.

4- التأكد من المحافظة على النسب المقبولة لكفاية رأس المال.

5- السيطرة على المخاطر والعمل على تخفيضها.

6- تحديد راس المال الالزم لمواجهة كافة انواع المخاطر رأس المال الاقتصادي

7- تطوير مقاييس لمراقبة مستوى المخاطر المقبولة لديها إضافة إلى رأس المال الموجودة الأصول السيولة والتذبذب في الارباح

تقوم دائرة المخاطر بتطبيق أفضل الأساليب والممارسات التي تهدف إلى تحديد كافة المخاطر الحالية والمتوقعة من خلال مراقبتها وإدارتها، ووضع الحلول المناسبة لخفضها، ومن أبرز ما تم إنجازه خلال العام 2022:

- حصول البنك على الشهادات التالية:

1. شهادة ISO 22301 الخاصة بتطبيق أفضل المعايير الدولية لإدارة استمرارية الأعمال.
2. شهادة PCI الخاصة بأمن بطاقات الدفع.
3. شهادة المتثال للمتطلبات CSP.SWIFT
4. شهادة أليزو 27001 في مجال الأمن المعلومات.

- تطبيق التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال لدى البنك الحتساب رأس المال الالزم لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك
- تطبيق وتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة Testing.Stress
- تقييم مخاطر المؤسسة والتأكد من أنها تحتوي على كافة المخاطر الرئيسية التي قد يتعرض لها البنك ككل، ووضع
- الضوابط الرقابية الالزمة، والتأكد من مدى كفاية وفعالية الإجراءات الرقابية في السيطرة على هذه المخاطر.
- تطوير وتحديث مستويات المخاطر المقبولة AppetiteRisk في البنك، وإعداد منظومة التقارير المناسبة لهذه

المستويات، والستمرار في مراقبتها بشكل دوري وذلك لبيان النحراف الذي يتم على هذه المستويات ومدى تأثير ذلك على احتساب أعباء رأس المال.

- تقييم المخاطر التشغيلية لمختلف دوائر وفروع البنك وبشكل دوري والتأكد من مدى كفاية وفعالية الإجراءات الرقابية

في السيطرة على مختلف هذه المخا

طر.

-فحص خطة طوارئ السيولة من خلال افتراض سيناريوهات معينة وبالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك.

—إجراء فحص شامل للخطة استمرارية العمل planContinuityBusiness والخطط المتعلقة به.

- تقييم المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات والمخاطر السيبرانية على مستوى البنك.
- إجراء اختبارات الاختراقات لجميع أنظمة وأجهزة الطرفية والشبكية لكشف مواطن الضعف فيها وتقييم المخاطر ومدى حصانة أنظمة ضد الهجمات من الخارج وأو الهجمات من الداخل.

-تطبيق تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات فيما يخص عملية إدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات

-تطبيق وتفعيل الضوابط الأمنية والرقابية لتقليل المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا وبما يتلاءم مع الإستراتيجية العامة

-الاشراف على تطبيق تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

-الاشراف على تطبيق تعليمات أجهزة الصراف الآلي الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

-الاشراف على تطبيق BENCHMARKS على كافة أنظمة البنك.

- مراقبة سجلات الأحداث الأمنية لكافة أنظمة البنك
- تطبيق تعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بالتعرضات الكبيرة وحدود منح الائتمان، والمتعلقة بدوائر الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية
- الاستمرار في نشر ثقافة المخاطر على كافة المستويات في البنك، ولكافة أنواع المخاطر وخطط استمرارية العمل و امن المعلومات.
- تحديث وتطوير السياسات الخاصة بكافة أنواع المخاطر بما يتناسب مع أفضل الممارسات الدولية والمحلية وتعليمات البنك المركزي

المبحث الثالث : تقييم الاداء المالي للبنك اتجاري الاردني

بعد التعرف على البنك التجاري الاردني وقياس المخاطر والتعرف على الاساليب التي يعتمدها البنك في اداره تلك المخاطر سيتم التطرق في هذا المطلب الى قياس مؤشرات الاداء المالي له خلال الفتره 2012 الى 2022 وذلك بحساب المؤثرات الربحيه السيوله توظيف الاموال ملاءه راس المال

المطلب الاول : مؤشرات الربحية

الجدول رقم 1.2:مؤشرات الربحية للبنك التجاري الاردني

السنة	ROA	ROE	EPS
2012	2.26	15.29	19.46
2013	1.49	10.66	13.42
2014	0.88	6.11	7.61
2015	0.57	4.46	5.45
2016	−0.17	−1.14	−1.61
2017	0.24	1.99	2.12
2018	0.3	2.81	3.2
2019	0.86	8,08	10
2020	1.06	11,42	15.01
2021	0.74	6,40	8.26
2022	0.27	2,53	3.16

عرض النتائج: تم احتساب المؤشرات الربحيه لدى البنك التجاري الاردني بالاعتماد على النسب التي سبق ذكرها في الجانب النظري والنتائج المتحصل عليها الموضحه في الجدول التالي

- تحليل وتفسير النتائج

1.بالنسبه للمعدل العائد على حقوق المساهمين

من خلال الجدول رقم والذي يوضح مؤشرات الربحيه للبنك الاردني التجاري وبالنظر الى معدل العائد على اجمال حقوق المساهمين يتبين ان البنك الاردني شهيده ذبذبه في التغيرات الحاصلة على هذا المؤشر حيث سجل البنك نسبه 15.29 خلال سنه 2012 وهي اعلى نسبه على طول فتره الدراسةتشهد هذه النسبه انخفاضا خلال الاربع سنوات المواليه لتبلغ في سنه 2016 نسبه سالبه تقدر ب 1.44 ويرجع السبب في ذلك الى تعثر البنوك التجاريهبالازمهالماليهالعالميه وحالات عدم التاكد التي كانت سائده بعدها لتشهد هذه النسبة كما شهدت هذه النسبه ارتفاع خلال الفتره ما بين 2017 الى 2020 لتصل الى 11.42 اما في السنوات الاخيره فقد عاودت هذه النسبه على انخفاض لتصل في 2022 الى 0.27

2.بالنسبه لمعدل العائد على اجمالي الموجودات

من خلال الجدول والذي يوضح تطور المؤشر العائد على الاصول لدى البنكين محل الدراسه خلال الفتره بين 2012 الى 2022 نلاحظ ان البنك التجاري الاردني شهد التذبذبا في تطور هذا المؤشر حيث كان مؤشر العائد على الاصول لديه في سنه 2012 يقدر ب 2.26 وهي اعلى نسبه سجلها البنك على طول فتره الدراسه ليشهد انخفاضا في السنوات المواليه وصولا لسنه 2016 حيث سجل البنك مؤشر العائد على الاصول سالب وذلك لتحقيق البنك خساره ماليه بسبب ارتفاع المخصصات خلال تلك السنه ليشهد خلال الاربع سنوات من 2012 الى 2015 ارتفاع ليصله الى 1.06 سنه 2015 اما في السنوات الثلاثهالاخيره فشهد انخفاضا ليصل الى 0.37.

3.بالنسبه لمؤشر ربحية السهم

من خلال الجدول والذي يبين مؤشرات الربحيه للبنك محل الدراسه يتبين ان ربحيه سهم واحد من اسهم البنك التجاري الاردني صافي خلال سنه 2012 بنسبه 19.64 من قيمه السهم وهي اعلى قيمه سجلها البنك على طول فتره الدراسه في حين سجل البنك خلال سنه 2016بالنسبه سالبه بمقدار 1.61 بالمئه ذلك لان البنك حقق خساره ماليه خلال نفس السنه كما يلاحظ انا بحيات اسهم البنك التجاري الاردني شهدت انخفاض منذ 2015 حيث كانت تقدر ب 15.01% وصولا لسنه 2018 حيث بلغت 4.19%

المطلب الثاني: مؤشرات السيولة

توجد العديد من النساب لقياس السيوله من بين النسب التي اعتمدها نسبه السيولهالقانونيه ونسبه الاحتياطي النقدي

الجدول رقم 2.2 : مؤشرات السيولة للبنك لفترة 2012-2022

البنك التجاري الأردني		السنة
نسبة السيولة القانونية (%)	نسبة الاحتياطي القانوني (%)	
28,50	18,41	2012
22,67	16,04	2013
24,00	13,38	2014
17,29	12,12	2015
16,15	7,83	2016
17,92	12,66	2017
8,24	12,45	2018
3,72	8,66	.2019
13,49	20,42	2020
11,39	8,96	2021
11,13	9,30	2022

تحليل وتفسير النتائج

1.بالنسبه لمؤشر الاحتياطي القانوني

من خلال الجدول رقم والذي يوضح مؤشرات السيولهالخاصه بالبنك التجاري الاردني بالنسبه الى مؤشر الاحتياط القانوني اذ نلاحظ ان نسبه الاحتياط القانوني بلغت اقصى قيمه لها خلال فتره الدراسه في سنه 2015 حيث قدرت ب 20.42% بعد ارتفاع كبير مقارنه ب 2014 حيث كانت تقدر بثمانيه.66% حيث يكون سبب وراء هذا الارتفاع نسبه الزيادهالحاصله على اجمالي ودائع البنك خلال سنه 2015 حيث ارتفعت بنسبه 29.9% مقارنه بسنه 2014 كما ان نسبه احتياطي القانوني بلغت ادنى قيمه لها خلال سنه 2018 حيث قدمت ب 7.03

2.بالنسبه لمؤشر السيول القانونيه:

من خلال الجدول رقم والذي يوضح مؤشرات السيولهالبنكيه وبالنظر لنسبه السيولهالقانونيه يلاحظ ان البنك التجاري الاردني سجل اعلى قيمه له خلال فتره دراسه في سنه 2012بنسبه 28.5% في حين كانت ادنى قيمه له 3.72% كانت في سنه 2019 ويرجع الانخفاض الى هذه النسبه توجه البنك الى توظيف موارده في موجودات للدخل على غير تسهيلات الائتمانيه والاستثمار في الاوراق الماليه

المطلب الثالث: مؤشر توظيف الودائع

تعد اهم نسبه توضح مدى توظيف البنك للموارد تلك التي توضح العلاقه بين التسهيلهالائتمانيه التي تمنحها البنوك لتلبيه حاجات العملاء والمؤسسات الممولة وبين اجمال الوضع لديه حيث تحسب بقسمه صافي تسهيله الائتمانيه على اجمال الودائع والنتائج كانت كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم3.2 نسبة توظيف الودائع لبنكين محل الدراسة للفترة 2012-2022

السنة	البنك التجاري الأردني (%)
2012	75,02
2013	83,31
2014	70,38
2015	65,15
2016	64,25
2017	67,02
2018	60,49
2019	55,11
2020	48,53
2021	62,83
2022	65,71

من خلال الجدول رقم والذي يوضح نسبه توظيف الودائع في تقديم التمويل للعملاء لدى كل من البنك التجاري الاردني والبنك الاسلامي الاردني نلاحظ ان البنك التجاري الاردني سجل على نسبه في سنه 2013 حيث بلغت 83.31% ان هذه النسبه شهده انخفاضا بمعادلات المتذبذبه وصولا الى 2019 لتبلغ ادنى نسبه في نفس السنه حيث بلغت 48.53 ويمكن ارجاع ذلك لسبيل الاول في سنه 2013

تاثربالازمهالماليهالعالميهوالثانيه بسبب الاوضاع السياسيهوالجيوالسياسيه التي سادت الاردن والبلدان المجاوره

خاتمة

خاتمة

خاتمة :

. حاز موضوع إدارة المخاطر المالية على اهتمام كبير من قبل الباحثين والمهتمين في المجال الصيرفي، وذلك نظرا لما تسببه هذه المخاطر من أضرار للبنوك التجارية والتي تؤثر على بقاءها واستمرارها عالوة على تأثيرها في االقتصاد الوطني ككل .لذلك قمنا بهذه الدراسة التي حاولنا من خاللها معالجة موضوع "إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية"، حيث تطرقنا في الفصل النظري إلى االطارالمفاهيمي للبنوك التجارية وأنشطتها، ومختلف المخاطر المالية التي تتعرض لها هذه البنوك، باإلضافة إلى التطرق إلى إدارة المخاطر ومختلف أألدواتواالستراتيجيات المعتمدة في ذلك.

وفي الفصل التطبيقي ومن خلال اجراء دارسة ميدانية في البنك التجاري الاردني قمنا بالتعرف على مختلف المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك واإلجراءات المتبعة من طرف هذا أألخيرإلدارة المخاطر من اجل السيطرة عليها والتقليل من حدتها.

صحة الفرضيات :من خلال الدراسة نتوصل الى

1. تتعرض البنوك التجارية الى نوعين من مخاطر السيولة و المخاطر الائتمانية نستنتج ان الفرضية غير صحيحة
2. تتم ادارة المخاطر المالية بقبول الضمانات و تحليل جواز استحقاق الفرضية غير صحيحة
3. يعتبر تغطية الاموال الخاصة بمثابة هامش امان ثانوي نصل الى عدم صحة الفرضية

نتائج الدراسة:

- المخاطر هي احتمال حدوث الخسارة اما بشكل مباشر من خلال الخسائر في نتائج الاعمال او خسائر في راس المال او بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدره المصيف على استماره في تقديم اعماله وممارسات نشاطها
- ادارة المخاطر هي مجموعة من الاساليب والادوات لتقليل التكاليف والخسائر المصاحبة للخطر
- تمر عملية ادارة المخاطر بعدة مراحل حيث تبدا من عملية تحديد الخطر

الاقتراحات والتوصيات:

1. نظرا لكون البنك الوطني الجزhئري من البنوك الكبيرة بالج ازئر يجب محاولة إعطاء لكل أهم نوع من أنواع المخاطر مسؤول ذو خبرة وكفاءة من اجل الدراسة الدقيقة للمخاطر.
2. تكثيف البحوث المتعلقة باستراتيجيات إدارة المخاطر المالية.

3. ضرورة تفعيل دور إدارة المخاطر في البنوك وذلك من اجل تمكينها من فهم وقياس ومعالجة مختلف المخاطر المعرضة لها.
4. فتح مجال التعاون أكثر بين الجامعات الج ازئرية والبنوك وذلك من اجل تسهيل إجارء الد ارسة الميدانية.
5. الاعتماد على مقررات لجنة بازل إلدارة المخاطر والعمل بها

افاق الدراسة لا شك انه رغم الجهد المبذول في إتمام هذه الدراسة، فإن هذه األلخيرة ال تخلو من النقائص لذلك يبقى مجال هذا البحث مفتوحا لدراسات أعمق وأدق تقوم بإثراء معارفنا التي لم نتمكن من الالمام بها ومن بين النقاط التي يمكن أن تكون آفاقا للد ارسة: وسائل قياس المخاطر المالية واألساليب المعتمدة في معالجتها، إدارة المخاطر المالية وفق متطلبات لجنة بازل

خاتمة

ملخص البحث

فهرس المحتويات
الفهرس

— البسملة

— الشكر و التقدير

— الاهداء

— المقدمة

— **الفصل الاول :**

— تمهيد..... 01

— **المبحث الاول ماهية البنوك التجارية**.....02

— المطلب الاول :نشاة و تعريف البنوك التجارية 02

— المطلب الثاني :وظائف و اهداف البنوك التجارية.....03

— المطلب الثالث:انواع البنوك التجارية 06

— **المبحث الثاني :مفاهيم اساسية حول ادارة المخاطر** 09

— المطلب الاول: عموميات حول الخطر و ادارة المخاطر.....09

— المطلب الثاني :مفهوم المخاطر المالية 12

— المطلب الثالث: اجراءات الحد من المخاطر 13

— **المبحث الثالث :ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية** 14

— المطلب الاول : المخاطر التي تواجه البنوك التجارية 14

— المطلب الثاني :اساليب ادارة المخاطر في البنوك التجارية 17

— المطلب الثالث : ادارة المخاطر وفق لقررات لجنة بازل 18

— **الفصل الثاني : قياس ادارة المخاطر المالية للبنك التجاري الاردني**

— المبحث الاول: تعريف البنك التجاري الاردني 27

— المطلب الاول: نشاة البنك التجاري الاردني 27

— المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي 29

فهرس المحتويات

—المطلب الثالث: مصادر امواله و استثماراته 32
—المبحث الثاني : قياس المخاطر و اساليب ادارتها للبنك التجاري الاردني ..33
—المطلب الاول: قياس المخاطر 33
—المطلب الثاني: اساليب ادارة المخاطر 34
—المبحث الثالث :تقييم الاداء المالي البنك التجاري الاردني 37
—المطلب الاول: مؤشرات الربحية 37
—المطلب الثاني :مؤشرات السيولة 39
—المطلب الثالث : مؤشر توظيف الودائع.....40
—الخاتمة :.....43
— قائمة المراجع:.....45
—الملخص 47

فهرس الجداول

قائمة المراجع:

1. شاكر القروبني ،**محاضرات في اقتصادالبنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الطبعة الرابعة،2008.
2. حمود حسن صوان، **اساسيات العمل المصرفي الاسلامي دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية** ،دار وائل للنشر الطبعة الثالثة 2002 عمان.
3. ليمان بودياب**اقتصاد النقود و البنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر لبنان 1994.
4. نس ابكري و وليد الصافي ،**النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق** ، **دار** المستقيل لنشر، عمان ،الاردن 2009.
5. عبد المطلب عبدالمجيد النقود و المصارف دارالمجد للنشر ط2 عمان 1999.
6. اداره العمليات المصرفيهالمحليهوالدوليهالطبعه الاولى وائل من النصر عمان الاردن 2006 .
7. ضياء مجيد،االقتصادالنقدي،مؤسسة شباب الجامعة،اإلسكندرية، 2001
8. هشام جبر،إدارة المصارف، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر 2000.
9. محمالصيرفى، إدارة المصارف، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ،2006.
10. العاني،البنوك التجارية وتحديات التجارية االلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم االقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 1998
11. نعمان محصول، تسيير محفظة أألوراق المالية في البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة جيجل1998.
12. أحالم مخبي،تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم االقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.
13. عصام عمر احمد مندو ر، البنوك الوضعية والشرعية لنظام المصرفي-نظرية التمويل اإلسالمي-البنوك اإلسالمية(، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، اإلسكندرية،2003ص 23.
14. عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات) ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009.
15. مكرم عبد المسيح بأسيلي، المعاملات المصرفية ، المكتبة العصرية، جامعة المنصورية،مصر، 2008
16. محمد عبد الفتاح الصيرفي ،إدارة البنوك ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،ط1، الأردن ،2006
17. عبد الغفار حنيفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة للبنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2003
18. هشام جبر، إدارة المصارف، جامعة القدس المفتوحة، مصر، 2008.
19. حمد صالح الحناوي، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998.
20. شقيري نوري موسى و أخرون ،إدارة المخاطر ،دار الميسرة ،عمان ،2012.
21. محمد بن بوزيان وسوار يوسف ، ،المؤتمر العلمي الدولي السابع ، ،جامعة الزينونة ،أيام 16 -18أفريل 2007.
22. سمير الخطيب،قياس و إدارة المخاطر بالبنوك،منشأة المعارف،الاسكندرية،2005.

فهرس الجداول

23. بلعجوز حسين، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، أيام 06 و07 جوان 2005.
24. بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة الجلفة، العدد 12سنة 2010.
25. دمحم علي العامري،اإلدارة المالية، الطبعة األلولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن.2007.
26. اليأس بن ساسي،يوسفقريشي،التسيير المالي)اإلدارة المالية(دروس وتطبيقات، الطبعة األلولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن عمان،2002.
27. عيد احمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري، الاردن 2011.
28. صالح الدين السيسي، أعمال البنوك ومنظمات األعمال) تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية االلكترونية(، الطبعة األلولى، دار الكتاب الحديث، مصر.
29. شيخمحمدزكريا,"عملياتاائتمانوالمخاطرالبنكية)دراسةمقارنة(",أطروحةدكتوراهفيالعلوم,فيا لقانونالخاص,فرعقانونالاعمال
المقارن,جامعةوهران1,محمدبنأحمد,كليةالحقوقوالعلومالساسية,.
30. محمدعبدالفتاحالصيرفي : إدارة البنوك ، دارالمناهج،عمان،ط2012.
31. خالدأمينعبداهللاوإبراهيمالطراد :إدارة العمليات المصرفية، داروائل،الاردن ط2012.
32. نعيمةخضراوي،إدارةالمخاطرالبنكية،(دراسةمقارنةبينالبنوكالتقليديةواإلسالمية)مذكرةلنيلشها دة الماجستيرفيالعلومالاقتصادية،فرع
نقودوتمويل،كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير،جامعةمحمد خيضر،بسكرة،2008-2009.
33. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015 .
34. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري، عمان، 2013 .
35. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية " مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - إستراتيجية مواجهتها " ، الطبعة الأولى،عالم الكتب الحديث ، الأردن،2008 .
36. طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول " :إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11 -12 مارس 2008.
37. عبد االلهبلوناس، حاج موسى نسيمة، دور معيار كفاية رأس المال في إدارة المخاطر المصرفية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 25 - 26 نوفمبر 2008 .
38. أحلام بوعبدلي، ثريا سارة، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03 ،ديسمبر 2015 .
39. تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 1997.
40. حلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 7 ،العدد 2 ،2014 .

فهرس الجداول

- مراجع باللغة الاجنبية:

1.Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité, comité bale de contrôle bancaire, [sur le lien] www.bis.org/publ/bcbs144_fr.pdf, septembre 2008, p-p : 1-5.

الملخص:

استهدفت الدراسة الوقوف على تأثير ادارة المخاطر المالية على اداء البنوك التجارية. تستخدم مختلف البنوك التجارية العالمية بعض الطرق الإحصائية الحديثة و المساعدة على اتخاذ القرار، والتي حققت نتائج جد مشجعة. لكن و للحكم على نشاط البنك خلال الدورة المالية لابد من خضوعه لعملية مراقبة لغرض التأكد من صحة الإدارة المالية ولفهم طبيعة المخاطر التي تواجهها والسيطرة عليها أدرجت لجنة بازل إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية ، وتماشيا مع هذا بدأت البنوك في انتهاج سياسات لإدارة واستحداث قطاعات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطرة التي تتعرض لها أعمال البنك.

SUMMERY

The studyaimed to identify the impact of financialrisk management on the performance of commercial banks. Various international commercial banks use some modern statisticalmethods and help in decisionmaking, which have achievedveryencouragingresults. However, in order to judge the bank'sactivityduring the financial cycle, it must besubject to a monitoring process in order to ensure the correctness of financial management. To understand and control the nature of the risksyou face. The Basel Committee has includedrisk management as one of the important axes for determiningbanksolvency, and in line withthis, banks have begun to adoptpolicies to manage and developspecializedsectorswhoseaimis to control the levels of risk to which the bank's business isexposed.